مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9810

الخميس، 12 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس – غرينفيلد/السيدة شيا	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2024/876)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2024/876)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وقيرغيزستان وكازاخستان والهند إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، توم فليتشر؛ والسيدة رويا محبوب، الرئيسة التنفيذية والمؤسسة المشاركة لصندوق المواطن الرقمي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/876، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات تقدمها السيدة روزا أوتونباييفا، والسيد توم فليتشر، والسيد رويا محبوب، والسفير أندريس إيفرين مونتالفو سوسا، الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011).

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوتونباييفا.

السيدة أوتونباييفا (*تكلمت بالإنكليزية*): إذ ندخل العام الرابع من سلطة طالبان الفعلية على أفغانستان، نواجه اختبارا مهما في جهودنا للتواصل. كلف مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان. وسعينا إلى المساعدة في تهيئة المجال اللازمة لتلقى ملايين من النساء والرجال والفتيات والفتيان المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة وتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. وبفضل سخاء الجهات المانحة، تمكنت الأمم المتحدة في أفغانستان من تقديم المساعدة إلى 15,3 مليون شخص هذا العام.

وشكلت القيود التي تفرضها السلطات الفعلية على عمل المرأة الأفغانية في المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية أو في الأمم المتحدة عائقا أمام تقديم المساعدات، مما يتطلب دعوة قوية وتنسيقا قويا لإجراءات التخفيف. وفي الوقت نفسه، واصلت سلطات الأمر الواقع السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى كل منطقة من مناطق البلد. وسيقدم زميلي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكيل الأمين العام فليتشر، مزيدا من المعلومات عن هذا الجهد في إحاطته اليوم، بما فيها تفاصيل عن العوائق التي تحول دون تقديم المساعدات وكيفية التصدي لها.

لقد سعينا من خلال تواصلنا المبدئي والثابت، بما في ذلك مع سلطات الأمر الواقع، إلى إقامة منبر للحوار البناء دعما للسلام والاستقرار في أفغانستان، مع الالتزام أيضا بالمبادئ الدولية التي كُلفنا بصونها. والهدف هو إعادة إدماج أفغانستان في المجتمع الدولي والوفاء بالتزاماتها الدولية. وهناك مجالات أثر فيها تواصلنا ومساعدتنا تأثيرا ملموسا على حياة الأفغان وعززت قدرتهم على الصمود، مما أتاح تخفيف مخاطر الهجرة إلى الخارج وتدهور الحالة الأمنية. كما أتاح فرصا جديدة، وسأتحدث عن ذلك بمزيد من التفاصيل لاحقا. ولكن هناك أيضا حدود واضحة لتأثيرنا وتأثير المجتمع الدولي حيث من الضروري زيادة تعاون سلطات الأمر الواقع.

ومنذ إحاطتي السابقة إلى المجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9726)، تواصل سلطات الأمر الواقع بحزم سعيها إلى تحقيق رؤيتها للنظام الإسلامي وتفسيرها للثقافة الأفغانية، التي لا تزال تتسم

بفرض قيود غير مسبوقة على النساء والفتيات. وقد مرّ الآن ما يقرب من 200 1 يوم بدون أن تحصل الفتيات على التعليم الرسمي بعد الصف السادس، حيث تواجه النساء والفتيات محواً تدريجيًا من جميع مناحي الحياة تقريبًا. في أوائل كانون الأول/ديسمبر، أعلنت سلطات الأمر الواقع عن منع الطالبات من الالتحاق بالمعاهد الطبية وفصول التعليم العالي. إن نفذ ذلك بالكامل، فسينجم عنه آثار سلبية على النساء والفتيات على وجه الخصوص – ولكن أيضا على الرجال والفتيان والمجتمعات بأكملها والبلد ككل – من خلال حرمان الأفغان من نظام رعاية صحية فعال ومتاح للجميع. لقد حثثت بشدة سلطات الأمر الواقع على إعادة النظر في الأمر.

لقد أبرزت تقاريرنا الأخيرة بشأن تنفيذ قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التعديات المستمرة على حقوق جميع الأفغان. يتجلى إنفاذ القانون في كافة أرجاء البلد، من خلال تواجد مفتشي قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند نقاط التفتيش ومراقبتهم لمقرات المنظمات غير الحكومية والمساجد والأسواق والمؤسسات التعليمية وحفلات الزفاف، وعلى نحو أعم انتشارهم في الأماكن العامة. وفي ظل تزايد أعمال المراقبة العامة التي يمارسها مفتشو القانون، يميل كثير من الأفغان إلى الانضباط الذاتي تفادياً للعقاب. لقد أثر إنفاذ القانون على حرية تنقل النساء المقيدة أصلا وحصولهن على الخدمات العامة، حيث يمنع مفتشو القانون التابعون لسلطات الأمر الواقع النساء اللواتي لا يرافقهن محرم من السفر في المركبات، حتى لمسافات قريبة من منازلهن، ومن الوصول إلى المنشآت الصحية. حدث توسع ملحوظ في إنفاذ مفتشي القانون التابعين لسلطات الأمر الواقع في فرض متطلبات لحى الرجال وتصفيفات الشعر الغربية من خلال زيارات للمساجد والأماكن العامة الأخرى للتوعية بمتطلبات القانون، واعتقال الحلاقين والرجال الذين تبين حلقهم للحاهم والإغلاق الإجباري لصالونات الحلاقة. وقد أدى الفصل الصارم للنساء في الأنشطة التجارية إلى زيادة تقييد سبل عيشهن وصحتهن النفسية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على أسرهن، ولا سيما الأطفال.

وقد وثقنا في التقرير الصادر في 26 تشرين الثاني/نوفمبر (S/2024/876) اتساع نمط القيود المفروضة على وسائط الإعلام، والتي تقوض قدرة الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام على العمل كحجر زاوية في مجتمع مستنير وشامل للجميع ونابض بالحياة ونام. ويستمر تقلص حيز النقاش العام، بما في ذلك النقاش بشأن قضايا رئيسية، مثل حقوق النساء والفتيات، نظرا للقيود المفروضة على الأحزاب السياسية وأنشطة المجتمع المدني. بات صنع القرار السياسي لسلطات الأمر الواقع أكثر غموضاً، في حين تواصل التعامل مع تفاعلاتها الداخلية. وهناك تهديدات مستمرة لأمن أفغانستان واستقرارها، كما يتضح من الهجوم الانتحاري الذي وقع هذا الأسبوع على وزارة شؤون اللاجئين والإعادة إلى الوطن لسلطات الأمر الواقع، والذي راح ضحيته الوزير التابع لسلطات الأمر الواقع وآخرون.

هذا هو الواقع المعقد والشائك الذي نؤدي عملنا في ظله. غير أننا التزمنا بنهجنا الثابت، وهو إظهار المنافع التي ستعود على الشعب الأفغاني من إعادة اندماج بلدهم في المجتمع الدولي. هذا أمر تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقطاعات أخرى من منظومة الأمم المتحدة في أفغانستان القيام به من خلال ما نضطلع به من أنشطة تواصل ومن خلال اجتماعات المبعوثين الخاصين التي تعقدها الأمم المتحدة.

وأحرز قدر من التقدم في إيجاد سبل لإجراء مناقشات بناءة. وقد عقدنا في الشهر الماضي اجتماعا افتتاحيا لفريق عامل معني بمكافحة المخدرات متابعة للاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين، جمع بين دول أعضاء وسلطات الأمر الواقع. وأشار عدة مشاركين إلى نجاح سلطات الأمر الواقع في الحد بشكل كبير من زراعة خشخاش الأفيون، الذي طالما طالب المجتمع الدولي بمكافحته، مما ترك أثراً على سبل المعيشة في المناطق الريفية. وخلال ذلك الاجتماع، شجعتني المشاركة الدولية واسعة النطاق والنهج البنّاء الذي اتبعته سلطات الأمر الواقع. وذلك بداية لعملية تهدف إلى بناء الثقة وتحقيق النتائج. ومن المقرر عقد الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالقطاع الخاص ومتابعة للاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين أوائل العام المقبل. أجرى فريق حقوق الإنسان التابعة للبعثة حواراً بناءً مع سلطات الأمر الواقع بشأن المسائل العامة المتصلة بمبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها، وكذلك قضايا محددة تتعلق بإمكانية الوصول إلى المحتجزين.

أما فيما يتعلق بقضايا المناخ والبيئة، فقد شجعتني مناقشات الخبراء البناءة والجدية في معالجة التهديد الوجودي لحياة الشعب الأفغاني وسبل عيشه. شارك ممثلون عن الوكالة الوطنية لحماية البيئة التابعة لسلطات الأمر الواقع كمراقبين في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في باكو، حيث تكافح أفغانستان لمعالجة العواقب الضارة الناجمة عن الصدمات المناخية والبيئية المتعددة. لقد رأيت ذلك بنفسي في جميع أنحاء البلد، حيث تكافح المجتمعات للحصول على المياه. في مدينة كابل، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 5 ملايين نسمة، ووفقًا لبعض المصادر، قد تنضب المياه الجوفية المتاحة تماما بحلول عام 2030. وتؤثر هذه الضغوط في نهاية المطاف بشكل كبير على النساء والأطفال.

كما عقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مناقشات مع سلطات الأمر الواقع والقطاع الخاص حول التمويل البالغ الصغر. والهدف هو توفير حركة تمويل بالغ الصغر على مستوى البلد لفتح المجال أمام مكانية حصول الواقعين في براثن الفقر على الخدمات المالية، وخاصةً رائدات الأعمال، إذ يشكلون جميعاً عنصراً أساسياً في التعافي الاقتصادي لأفغانستان.

تُظهر الأمثلة التي قدمتها أنه على الرغم من انعدام الثقة في العالم الخارجي والضغوط الداخلية، إلا أن سلطات الأمر الواقع أبدت استعداداً للتعاون. وأعتقد أنه ينبغي أن يؤخذ هذا الاستعداد على محمله الظاهر وأن يتم التعامل معه بالمثل في إطار نهج بنّاء قائم على أساس خطوة مقابل خطوة، بما يتماشى مع التقييم المستقل الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (S/2023/856، المرفق)، والذي أحاط مجلس الأمن علماً به بشكل إيجابي في قراره 2721 (2023). وكما أكدت من قبل، إن التواصل لا يعني التطبيع أو الاعتراف. إنه سبيل لمواصلة إظهار مزايا الانضمام من جديد إلى النظام الدولي. إنه وسيلة للحيلولة دون عزلة أفغانستان – أو دون الأسوأ، أي العودة إلى النزاع. في مختلف أرجاء أفغانستان، يطلب منا العديد من الناس تكثيف تعاملنا مع سلطات الأمر الواقع ومساعدتها على توسيع نطاق التواصل معنا.

من السهل أن ننساق إلى مجرد إدانة السياسات التي تتبناها سلطات الأمر الواقع ضد الشعب والابتعاد تدريجياً عن أزمة تستعصي على الحلول السهلة أو السريعة. يقول البعض إن هذا التواصل لم ينجح لأن إصدار هذه القرارات يتوالى رغم الإدانة الدولية. ومع ذلك، لا يبدو أن الضغط والإدانة يجديان نفعًا، وإذا ما اتبعا من دون تواصل مبدئي بناء، فستفضيان إلى عزلة أفغانستان. والعزلة ليست الحل ويجب أن نستمر في التواصل لبناء الثقة لصالح الشعب الأفغاني. ويجب أن نتحلى بالصبر والروح العملية في الوقت الذي نلتزم فيه بمبادئنا بقوة وتصميم. ولكن يجب أن نكون في المقام الأول ملتزمين بدعمنا للشعب الأفغاني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة أوتونباييفا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد فليتشر.

السيد فليتشر (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على قيادتها. لا تزال أفغانستان تواجه أزمة إنسانية شديدة مع أنها لا تتصدر العناوين إلا لماما. ولذلك، أود أن أعرض على مجلس الأمن بعض عناوين الأخبار الأخرى.

يعيش ما يقرب من نصف السكان في فقر. وتسببت أزمة المناخ في فقدان آلاف الأفغان لماشيتهم ومحاصيلهم ومنازلهم هذا العام. ولا يحصل أكثر من ثلث السكان على الخدمات الصحية. ويعاني واحد من كل ثلاثة أفغان من انعدام الأمن الغذائي. وبلغت معدلات سوء التغذية مستويات مرتفعة على نحو مقلق ولا تزال في تزايد. ويؤدي استمرار عودة الأفغان – أكثر من مليون أفغاني هذا العام – من البلدان المجاورة إلى زيادة الضغط على الخدمات المنهكة بالفعل. وبالتالي، يحتاج نصف السكان إجمالا إلى دعمنا، مما يجعل أفغانستان ثاني أكبر أزمة إنسانية في العالم حاليا.

وعلاوة على ذلك، وكما سمعنا، منعت السلطات النساء الأفغانيات الآن من الالتحاق بالمعاهد الطبية العامة والخاصة وإتمام امتحانات منتصف السنة الدراسية. وكان ذلك هو القطاعَ الأخير المتبقي الذي

يمكن للأفغانيات متابعة التعليم العالي فيه بعد حظر التعليم العالي على الفتيات في كانون الأول/ديسمبر 2022. وسيؤدي ذلك الأمر التوجيهي إلى إلحاق أضرار جسيمة ودائمة بخدمات الرعاية الصحية المقدَّمة للنساء والفتيات الأفغانيات. وسيمنع أكثر من 36 000 قابلة و 2 800 ممرضة من الالتحاق بالقوة العاملة في السنوات القليلة القادمة. وسترتفع معدلات الوفيات في فترة الحمل ووفيات المواليد والأمهات ارتفاعا كبيرا، ويحدث ذلك في بلد ثلث النساء فيه يلدن بالفعل دون دعم طبي متخصص حيث تودي المضاعفات النفاسية التي يمكن الوقاية منها بحياة امرأة كل ساعتين. وتأتي هذه الأخبار المقلقة مباشرة في أعقاب تطبيق ما يسمى بقانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي صدر في شهر آب/أغسطس. ومنذ اعتماد القانون، ارتفعت نسبة النساء الأفغانيات العاملات في المجال الإنساني اللاتي أبلغن عن منعهن من أداء عملهن الحيوي من 22 إلى 47 في المائة خلال الفترة بين شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر. وبالمثل، ارتفعت نسبة المنظمات الإنسانية التي أبلغت عن استيقاف موظفيها من الإناث أو الذكور من قبل ما يسمى بشرطة الأخلاق من 18 إلى 40 في المائة.

لا تزال المساعدات الإنسانية ضرورية في أفغانستان. وقدمت الأمم المتحدة وشركاؤها العاملون في المجال الإنساني في عام 2024 الدعم المنقذ للحياة لحوالي 18 مليون شخص في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك 5,1 ملايين امرأة و 8,3 ملايين طفل. وهذا إنجاز باهر بالنظر إلى التحديات الماثلة. ولكن نقص التمويل المخصص للدعم الإنساني أجبر مئات المراكز الطبية على الإغلاق هذا العام، مما حرم 3 ملايين أفغاني من الرعاية الصحية. ولم يعد ما يقرب من 6 ملايين شخص يحصلون على الحصص الغذائية التي توزع شهريا منذ شهر أيار/مايو. واستلزم الأمر خفض حجم حصص الإعاشة للعديد من الأشخاص الآخرين إلى النصف. ويقوض تدخل سلطات الأمر الواقع في برامجنا تقديم هذا الدعم الأساسي ويؤخره.

وفي هذا السياق، يؤدي الاستثناء لأسباب إنسانية الوارد في القرار 2615 (2021) دوراً حاسمًا في تيسير النفقات والمدفوعات اللازمة لإيصال المساعدات الإنسانية. وتشمل المدفوعات تحويلات مصرفية إلى الوزارات التنفيذية للإيجار؛ واستقطاع الضريبة نيابة عن الموظفين الوطنيين أو الملاك أو المقاولين؛ والمدفوعات النقدية للتأشيرات الدولية في المطار؛ والنقد المودع في بنك "دا أفغانستان" لدفع رسوم الترخيص والتسجيل الخاصة بالمنظمات الإنسانية. وكما ورد في الإحاطات السابقة، فإن كل هذه المدفوعات ليست جديدة. وهي تُدفع إلى الوزارات التنفيذية ذاتها وعبر الطرائق التي سبق بيانها للمجلس. وكانت تُدفع جميعها في ظل الإدارة السابقة لجمهورية أفغانستان الإسلامية قبل آب/أغسطس 2021 ولم تفرضها سلطات الأمر الواقع. كما أنها تشكل تكاليف تشغيلية يمكن التنبؤ بها ومدرجة في الميزانية وهي ضرورية لاستمرار الاستجابة الإنسانية في أفغانستان. وستتوقف العمليات من دونها. ويواصل العاملون في المجال الإنساني في أفغانستان بذل كل جهد ممكن لضمان وصول المساعدات إلى أشد الفئات ضعفا. ويشمل ذلك الرصد المباشر والفحص العشوائي والرصد من جانب طرف ثالث واتباع نُظم وإجراءات لبذل العناية الواجبة وتنفيذ أطر قوية لإدارة المخاطر. وفي حال تحويل المساعدات عن مسارها، نتخذ إجراءات سريعة بالوقف الفوري لعمليات التوزيع والتواصل مع الكيانات المعنية على الصعيدين المركزي والإقليمي ووضع معايير امتثال واضحة لاستئناف المساعدات وضمان إبقاء الجهات المانحة على اطلاع كامل.

ولا يمكن إنكار الدور الحاسم للقرار 2615 (2021). فقد يسّر القرار تقديم نحو 6,7 بلايين دولار في صورة دعم إنساني و 3,2 بلايين دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية منذ 15 آب/أغسطس 2021. وأسهم في خفض انعدام الأمن الغذائي بنسبة 14 في المائة وخفض حالات الاعتلال الناجمة عن أمراض الإسهال بنسبة 21 في المائة وانخفاض معدل الإصابات بين المدنيين بنسبة 41 في المائة، وذلك بفضل التدخلات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولكن يجب أن يكون القرار مصحوبًا بتقديم دعم إنساني كبير من أجل إحداث فرق ملموس. ولذلك، فإن مطالبي الثلاثة الموجهة إلى مجلس الأمن كالآتي: أولا، زيادة التمويل المقدَّم للعمليات الإنسانية في ظل

وجود حاجة إلى 2,4 بليون دولار في عام 2025؛ وثانيا، الدعم من المجلس للحد من عرقلة المساعدات والتدابير التقييدية، خاصةً تلك التي تستهدف المرأة؛ وثالثا، الاستثمار وتقديم دعم للأفغان يتجاوز نطاق المساعدات الإنسانية في مجالي الزراعة والرعاية الصحية والخدمات الحيوية الأخرى.

إن الأفغان يواجهون تحديات هائلة، لكنهم لم يفقدوا الأمل. ولم يتوقفوا عن النضال من أجل نيل حقوقهم وحرياتهم وبناء مستقبلهم. ولذلك، ينبغي ألا نتوقف عن النضال نحن أيضا. فبينما يجتاز الأفغان هذه الفترة العصيبة، يجب أن نواصل دعمهم من خلال التضامن الدولي وبروح إنسانية صادقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فليتشر على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير مونتالفو سوسا.

السيد مونتالفو سوسا (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي مرة أخرى لمخاطبة مجلس الأمن وتقديم معلومات مستكملة عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، وفقا للفقرة 56 من القرار 2255 (2015). وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دعمهما القيم للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1988. وبالمثل، أود أن أعرب عن تقديري لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات والأمانة العامة على جهودهما المتفانية في دعم عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ نظام الجزاءات لعام 1988 في أفغانستان خلال العام المنصرم. وبينما نجتاز هذه الفترة الحرجة التي تمر بها أفغانستان، تتطلع اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988، تحت الرئاسة الجديدة في عام 2025، إلى الحفاظ على شراكة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء.

أود أن أبدأ هذه الإحاطة بالتذكير بأن الهدف الرئيسي لنظام الجزاءات لعام 1988 هو منع الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان باستخدام تدابير مثل تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة. وقد أعيد التأكيد على ضرورة ضمان إسهام نظام الجزاءات الحالي بفعالية في الجهود الجارية لإحلال سلام مستدام وشامل في أفغانستان في القرار 2716 (2023)، الذي أعاد التأكيد على ضرورة عدم استخدام أراضي أفغانستان لتهديد أي بلد أو الاعتداء عليه أو التخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها أو إيواء وتدريب الإرهابيين، وعلى ألا تدعم أي جماعة أفغانية أو فرد أفغاني الإرهابيين الذين ينشطون على أراضي أي بلد. وكما هو مذكور في التقرير الخامس عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة القرار 1988 (انظر S/2024/499)، مضت ثلاث سنوات على استيلاء طالبان على السلطة، ولئن كانت الحالة الأمنية في البلد قد تحسنت وانخفضت إلى حد كبير وتيرة العنف، يساور الدول الأعضاء القلق إزاء حقيقة أن أفغانستان لا تزال مصدرا لانعدام الأمن في آسيا الوسطى والمنطقة وخارجها، بسبب استمرار تسامح طالبان مع مجموعة من الجماعات الإرهابية في العديد من مقاطعات البلد، الأمر الذي يهيئ الظروف الملائمة لانتشار الإرهاب في البلدان المجاورة. فحصول الإرهابيين على الأسلحة من أفغانستان يشكل تهديدًا خطيراً، لا سيما لدول المنطقة.

ولا يزال تنظيم داعش يحتفظ بوجوده في أفغانستان وقدرته على تنفيذ هجمات إرهابية واسعة النطاق مثل تلك التي شهدتها مدينة كرمان في إيران وقاعة كروكس سيتي في موسكو، فضلاً عن قدرته على تجنيد أعضاء جدد. ولا يزال تنظيم داعش – خراسان يشكل أكبر تهديد للأمن والاستقرار في البلد. وفي ذلك الصدد، كان لعمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها حركة طالبان ضد تنظيم داعش – خراسان تأثير كبير، لكن بعض الدول الأعضاء وصفها بأنها تكتيكية وليست استراتيجية. وقد استمرت حركة طالبان في الحفاظ على علاقاتها مع تنظيم القاعدة، وكذلك مع حركة طالبان باكستان. وقد لوحظ أنه في الوقت الذي يبدو فيه أن حركة طالبان قد قيدت على ما يبدو تنظيم القاعدة، فإن هذا الأخير يواصل الانخراط في نشاط بتوارٍ عن الأنظار في مكان يعتبره ملاذًا له. وقد قدرت الدول الأعضاء أنه على الرغم من الضغوط الكبيرة التي مورست على حركة طالبان، برهنت طالبان على أنها غير راغبة في التعامل مع التهديد الذي تمثله حركة طالبان

باكستان التي تكثفت هجماتها في باكستان بشكل كبير، أو غير قادرة على ذلك.

وكما أشير في تقرير فريق الرصد، يظل إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، بما في ذلك المواد الأفيونية والميثامفيتامين وغيرها من المخدرات الاصطناعية، أكبر نشاط اقتصادي غير مشروع في أفغانستان. وقد أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن زيادة تقدر بـ 19% في هذا النشاط، بالإضافة إلى حقيقة أن مناطق الزراعة قد تحولت من مركزها التقليدي في الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي في عام 2024، على الرغم من أنها لا تزال أقل بكثير من المستويات التي أبلغ عنها في عام 2022 قبل الحظر الذي فرضته حركة طالبان. وعلاوة على ذلك، يذكر تقرير فريق الرصد أيضًا أن بعض الشخصيات الرئيسية في حركة طالبان لا تزال متورطة بشدة في عصابات إنتاج المخدرات وشبكات الاتجار بها. وفي الوقت نفسه، يكافح المزارعون الأفغان العاديون للتحول إلى محاصيل نقدية بديلة.

كما شدد القرار 2716 (2023) على أهمية تشكيل حكومة شاملة وتمثيلية حقًا، مع التأكيد على ضرورة احترام أفغانستان لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأعرب القرار، من بين أمور أخرى، عن القلق إزاء استمرار تآكل احترام حقوق النساء والفتيات وأفراد الأقليات العرقية والدينية، الأمر الذي يقوض آفاق السلام والاستقرار والازدهار في البلد. ولا تزال قيادة طالبان، التي فرضت جزاءات بحق ما لا يقل عن 61 مسؤولاً في ما يسمى بالحكومة المؤقتة، تركز على البشتون بشكل كبير في توزيع السلطة بين فصائل طالبان وفي مكافأة كوادرها. وعلاوة على ذلك، يظل الحظر الذي تفرضه حركة طالبان على عمل المرأة الأفغانية في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قائماً، بالإضافة إلى مرسومها الجديد الذي يقيد حرية حركة المرأة وقدرتها على المشاركة في الحياة العامة. وقد تواصلت الجهود الرامية إلى زيادة المشاركة العملية في المسائل ذات الاهتمام المشترك مع حركة طالبان، بقيادة دول المنطقة على وجه الخصوص. وتهدف اجتماعات الدوحة إلى الإسهام في تحقيق هدف أن تعيش أفغانستان في سلام مع نفسها ومع جيرانها، وتندمج بشكل كامل في المجتمع الدولي وتمتثل لالتزاماتها الدولية.

وفيما يتعلق بتنفيذ حظر السفر، شهد العام الماضي زيادة مطردة في عدد طلبات الإعفاءات لأغراض السفر لأفراد طالبان المدرجين في القائمة، وكذلك عدد الانتهاكات غير المقصودة للحظر، التي ترجع ذلك أساسًا إلى التأكيدات المتأخرة الواردة من كابول. ويعكس ذلك الحاجة المتزايدة إلى مزيد من التعاون بين المجتمع الدولي وحركة طالبان. وقد واصلت اللجنة الموافقة على الإعفاءات من حظر السفر عندما تخدم أهداف تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان أو تعزيز الأهداف الإنسانية. وفي عام 2024، وافقت اللجنة على 24 إعفاء من حظر السفر وتمديد واحد لإعفاءٍ قائم، ما يتيح للأفراد من طالبان المدرجين في القائمة السفر إلى ما مجموعه ثماني دول أعضاء. ومع ذلك، تظل هناك مخاوف بشأن السفر غير المأذون به، وكذلك الطلبات المتأخرة والإشعارات الصادرة بعد حدوثها، ما يؤكد على أن تولي الدول الأعضاء أهمية لضمان الامتثال الكامل لجزاءات حظر السفر واحترام المبادئ التوجيهية للجنة. ويرى بعض الأعضاء أن هناك ما يبرر إجراء مناقشة شاملة لآلية الإعفاء من حظر السفر. ويشعر آخرون بقلق متزايد إزاء أنه لم يعاد العمل بإعفاء دائم من حظر السفر حتى الآن. وفي القرار 2716 (2023)، سلط مجلس الأمن الضوء على أهمية ضمان سفر فريق الرصد إلى أفغانستان للاجتماع بأصحاب المصلحة المعنيين. وقد اتخذت خطوات أولية في ذلك الصدد، وسيكون الأمر متروكًا للرئيس المقبل وأعضاء اللجنة في العام المقبل لتحديد الخطوات التالية التي يرونها مناسبة.

وقد حث التقرير السنوي الخامس عشر لفريق الرصد الدول الأعضاء على أن ترفق بطلبات الإعفاء التي تقدمها، حيثما أمكن، نسخا من جوازات السفر والصور الفوتوغرافية والتفاصيل المالية وغيرها من الوثائق ذات الصلة وذلك للتمكين من تحديث قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1988 وفقا لذلك. وتظل وثائق الهوية ووثائق السفر البيومترية الدقيقة ضرورية لتحديث النشرات الخاصة المشتركة بين الأمم المتحدة والإنتربول من أجل تمكين الدول الأعضاء من

إنفاذ تدابير الجزاءات. وأكرر توصيتي للدول الأعضاء التي تطلب استثناءات من حظر السفر بالامتثال لذلك.

وباستخدام وثائق طلب الإعفاء الحالية والمعلومات الإضافية الواردة من الدول الأعضاء، ووفقا للفقرة (ب) من مرفق القرار 2716 (2023)، أكمل فريق الرصد أيضا استعراضه السنوي لقائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1988 بهدف بيان الأفراد المدرجين حاليا في القائمة بأكبر قدر ممكن من الدقة. وأود أن أشدد على أهمية انخراط الدول الأعضاء في التعاون وتبادل المعلومات مع فريق الرصد، لا سيما في ضوء حاجة الفريق إلى الاعتماد على مصادر معلومات خارجية، بسبب الحالة في أفغانستان. وأحث جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات والأمن التابعة لها، على احترام مرفقي القرارين 2255 (2015) و 2611 (2021) والتشاور بسرية مع فريق الرصد وتعزيز إنفاذ تدابير الجزاءات.

وإذ تستمر المناقشات الهادفة إلى تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، ثمة حاجة مستمرة إلى المزيد من الإبلاغ والرصد لأنشطة حركة طالبان، وكذلك الأفراد والكيانات الخاضعين لنظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1988، من أجل ضمان الامتثال لتدابير الجزاءات. وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس للمرة الأخيرة بصفتي رئيس لجنة القرار 1988 من أجل تزويده بآخر المستجدات في عمل اللجنة والتحديات التي نواجهها في السياق الحالي وفي المستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير مونتالفو سوسا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة محبوب.

السيدة محبوب (*تكلمت بالإنكليزية*): يصادف اليوم مرور 183 1 يوماً على منع الفتيات من الالتحاق بالمدارس الثانوية. لقد شهدت أوقاتاً هي أحلك ساعات أفغانستان، وشهدت كذلك لمحات من الأمل فيها، ومن هذا المنطلق أقف أمام المجلس كمدافعة تناضل ضد انحدار بلدي نحو الفصل الجنساني.

بدأت قصتي في عام 1996. لقد شاهدت كيف جاءت طالبان إلى منازلنا، وجمعوا كل كتبنا وحتى تلفازنا الصغير، وأشعلوا النار فيها في حقل مفتوح بالقرب من منزلنا. وشاهدت من نافذتي كيف تحولت المعرفة والحرية إلى رماد. كان ذلك بداية خمس سنوات من الظلام بالنسبة لي ولعائلتي. كان بلدي محاصراً في نظام قمعي يحرم النساء من التعليم ويسكت أصواتنا ويجعلنا في حالة من البؤس والهوان. لن يتكرر ذلك أبداً.

وبعد سقوط طالبان في عام 2001، حصلت المرأة على حقوقها في التعليم والعمل وساهمت في المجتمع خارج المنزل. وأصبحت المرأة طبيبة ومهندسة وصانعة سياسات ورائدة أعمال. وكنت إحداهن: لقد درست علوم الحاسب الآلي، وأطلقت مشروعاً تجارياً، وقمت بقيادة فريق يعمل في مجال الروبوتات، وقام هذا الفريق ببناء أجهزة تنفس صناعي وأنظمة تطهير بالأشعة فوق البنفسجية أثناء الجائحة. وحوالي 63 في المائة من سكاننا تقل أعمارهم عن 25 عاماً. ومع ذلك، هناك اليوم 1,4 مليون فتاة غير ملتحقة بالمدارس. إنني أتذكر أحلك أيام طفولتي.

رسالتي الرئيسية هي هذه: إن أفغانستان ليست في سلام مع نفسها. يشن نظام طالبان حرباً أهلية ضد المرأة تقوض الأمن الوطني والإقليمي والعالمي. ولكن الأمر لا يتعلق بالمرأة فقط، بل يتعلق بالتأثير المجتمعي في الداخل والخارج. كما أن الأمر لا يتعلق بالتعليم الثانوي وحسب – ففي الأسبوع الماضي منعونا من التدريب كممرضات وقابلات. من سيساعد في ولادة ورعاية أبناء وبنات أفغانستان في المستقبل؟ ولا يُسمح للرجال بعلاج المرضى من النساء أو تعليم الفتيات. فكروا فيما يعنيه ذلك بالنسبة لهذا الجيل والجيل التالي والآثار المركبة لذلك. سوف تكبر بناتنا دون قدوة يحتذى بها، دون أحلام أو أمل.

إن حركة طالبان تحكم على أفغانستان بالبؤس مرة أخرى. إن بلدنا يعاني من أزمة المناخ، ومن الجفاف والزلازل، ومن اقتصاد يحكمه مجموعة من الرجال المهوسين حول ما إذا كان ينبغي السماح للمرأة بالذهاب إلى الحديقة أو بأن تمتلك صالونا للتجميل، بدلاً من الاهتمام بكيفية حل مشكلة الجوع والتشرد التي يعاني منها شعبنا.

وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن القيود المفروضة على سبل عيش المرأة قد كلفت أفغانستان ما يصل إلى بليون دولار في العام الماضي فقط، في وقت يعيش فيه 85 في المائة من الأفغان على أقل من دولار واحد في اليوم. وفقد ما يقرب من نصف النساء العاملات وظائفهن بسبب طالبان. نتيجة لذلك، أُجبرت العديد من النساء على التسول، لكن طالبان منعت ذلك أيضاً، وزجت بالنساء في السجون حيث يتعرضن للاغتصاب وسوء المعاملة. وقد أدت المصاعب الاقتصادية وحظر المدارس إلى ارتفاع حالات زواج الأطفال بنسبة 25 في المائة، بينما قفزت مخاطر وفيات الأمومة بنسبة 50 في المائة. ومع تفاقم العنف المنزلي، تعاني جميع الفتيات والنساء تقريباً من الاكتئاب والقلق والعزلة. وتتقلص سلطتهن في اتخاذ القرار في أسرهن المعيشية عاماً بعد عام، وتستمر محاولات الانتحار والوفيات في الارتفاع.

وهذا ليس من الإسلام في شيء وليس فيه حماية للمرأة. إن الأمر يتعلق بالقمع المنهجي للنساء والفتيات الأفغانيات، والفصل بين الجنسين، ومنع تطورنا الكامل، والتسبب لنا في الأذى الجسدي والعقلي وحرماننا من حقوقنا وحرياتنا الإنسانية الأساسية. إنه عبارة عن فصل جنساني. ومن خلال إبعاد النساء عن القوى العاملة والتعليم، فإن حركة طالبان تتعمد شل الاقتصاد الأفغاني. وهذا بحد ذاته خطر أمني، حيث تصبح المجتمعات اليائسة أكثر عرضة للاستغلال من قبل الشبكات الإجرامية والجماعات المتطرفة التي تعمل عبر الحدود. ولذلك أكرر أنها لا تؤذي النساء فحسب، بل إنها تخلق بيئة يتعرض فيها الأطفال والشباب لخطر التطرف. وتركز طالبان على تلقين الأطفال في المدارس الدينية وتشجيع الفتيات على أن يصبحن أمهات صالحات للجهاديين. أي أثر سيخلفه ذلك على كيفية نمو الشباب وآرائهم حول المرأة؟ والأزمة الاقتصادية والتفكير الأبوي هي أمور تستغلها الجماعات المتطرفة التي تحاربها طالبان أو تحميها أو تتسامح معها. وتقوم الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة وحركة طالبان باكستان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان بتجنيد الشباب المحبطين الذين غالباً ما ينتمون إلى المجتمعات المهمشة. ويختلط الفقر المدقع بالأيديولوجية.

إن التعليم هو الحل. في سن الرابعة عشرة، تعرفت لأول مرة على أجهزة الكمبيوتر والإنترنت. وقد أشعل ذلك شرارة البدء في رحلتي لأصبح رائدة أعمال في مجال التكنولوجيا، حيث عملت أولاً على تلبية الاحتياجات المحلية، ثم توسعت على المستوى الدولي. ثم أنشأت بعد ذلك صندوق المواطن الرقمي. وعلى مدى أكثر من عقد من الزمان، أنشأنا مراكز ابتكار في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات، حيث قمنا بتعليم آلاف الفتيات البرمجة والإلمام بالأمور المالية والعلوم. ثم أنشأتُ فريق الفتيات الأفغانيات في مجال الروبوتات، حيث تمكنت من خلاله الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 12 و 18 عاماً من التعلم في مجال الروبوتات والدخول في منافسات على الصعيد الدولي. وقد أدى نجاحهن إلى تغيير نظرة مجتمعاتهن إلى قدرات المرأة. لقد أطلقت خريجاتنا مئات الأعمال التجارية – ولولا طالبان لكان هذا العدد قد وصل إلى آلاف الأعمال التجارية.

ومع وصول الإنترنت الآن إلى كل مقاطعة، تكيف صندوق المواطن الرقمي مع تقديم برامج التعليم عبر الإنترنت، مع دعم التعليم المنزلي والتعلم الآمن داخل المنزل. وأصبحت خريجاتنا مهندسات وعالمات ورائدات أعمال، وفزن بمنح دراسية دولية ومسابقات دولية. وكنا نحلم بتحويل أفغانستان إلى مركز للابتكار التكنولوجي – أمة يمكن تعريفها بما تحققه من تقدم وما لها من إمكانات، بدلاً من تعريفها بالإرهاب والحرب. إن شبابنا مفعمون بالموهبة والعزيمة، ويتطلعون إلى مستقبل يمكنهم فيه المساهمة في إعادة بناء وطنهم. وعلى الرغم من كل المحن، يبقى أملنا حياً في أن يكون المستقبل أكثر إشراقاً. وعلى الرغم من كل شيء، يبذل صندوق المواطن الرقمي قصارى جهده لخدمة شعبنا، لكن الطلب أكبر بكثير مما يمكننا دعمه حالياً.

وقد أدت سياسات طالبان القاسية إلى اعتقال بعض شركائنا المحليين الذين تجرؤوا على الاستمرار في توفير التعليم للفتيات. وهذا ما يواجهه معلمونا وطلابنا كل يوم. إننا نمضي قدماً بغض النظر عن أي شيء. إن التعليم ليس مجرد معرفة، بل هو شريان حياة لمستقبل أفغانستان. دعونا نفكر في الآثار المركبة لهذا الحظر على الأجيال الحالية والمستقبلية.

وأحث أعضاء المجلس على النظر في الرسالة التي يبعثون بها عندما يجتمعون مع حركة طالبان في الدوحة دون حضور المرأة أو المجتمع المدني. فهم بذلك يمكنون الحركة فيما تقوم به. وهم بذلك يمكّنون الحركة من تطبيق الفصل الجنساني. فحقوق المرأة لا تتعلق بالمرأة فقط، بل تتعلق بحقوق الإنسان وفهم كيف أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام ولا أمن من دونها. إن إقصاء نصف السكان من الحكم والتعليم والرعاية الصحية والاقتصاد يقوض كل استقرار. وتخلق سياسات طالبان نقاط ضعف منهجية، مما يجعل المنطقة بأكملها هشة في الوقت الذي تفكك فيه عقوداً من المعرفة والقدرات المؤسسية، مما يزيد من هشاشتنا. وهذه الفراغات في الحوكمة، وهذا التضييق في وجهات النظر والأفكار حول المشاكل التي تواجهها أفغانستان، هي أمور تخلق بلداً منقسماً ومشلولاً اقتصادياً بشكل متعمد. ولهذا السبب أقول إن النظام الحالي يشن حرباً أهلية ضد المرأة، ويقيد دورها وحقوقها باستمرار بدلاً من معالجة المشاكل الحقيقية التي تواجه الأفغان.

إنني أدعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف رسمياً بالفصل الجنساني باعتباره جريمة بموجب القانون الدولي، مما يفرض على الدول واجب قمع هذا الفصل الجنساني. كما ينبغي لأعضاء المجلس والجمعية العامة دعم إنشاء محكمة خاصة للتحقيق في جرائم طالبان وتوفير العدالة لضحايا العنف الجنساني وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن المهم العمل مع طالبان، لكنني أعتقد أن من المهم أن يكون هذا العمل مشروطاً بإحراز تقدم ملموس في مجال حقوق المرأة، بما في ذلك المشاركة الهادفة – وليس الرمزية – للمرأة الأفغانية والمجتمع المدني في المنتديات السياسية. إننا بحاجة إلى ما هو أكثر من الاجتماعات الخاصة والتمثيل المحدود أو الرمزي لمعالجة إقصائنا. وينبغي للأمم المتحدة وضع استراتيجيات لمشاركة المرأة في جميع المحافل. من الضروري دعم مبادرات التعليم والاستثمار في المبادرات التي تقودها النساء، والتعليم غير الرسمي والتعليم عن بعد، والمنح الدراسية الدولية، ومنصات التعليم الإلكتروني، والأعمال التجارية التي تقودها النساء، وتوفير تمويل مرن ويمكن التنبؤ به للحفاظ على الجهود الشعبية التي تعتبر حاسمة لتعليم المرأة الأفغانية وسبل عيشها.

وإذا كان أعضاء المجلس مهتمين بالأثر الذي يلحق بصحتنا النفسية، فيجب عليهم القيام بدورهم لتغيير البيئة التي نعاني فيها. نحن النساء الأفغانيات لسنا مجرد ضحايا، وإنما نستمر في كوننا قائدات ومساهمات. ولكن هذه ليست معركتنا وحدنا. لقد اتحد العالم ضد الفصل العنصري. واليوم، أطلب من أعضاء المجلس أن يقفوا مع النساء والفتيات الأفغانيات متحدين ضد الفصل الجنساني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة محبوب على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا ووكيل الأمين العام فليتشر على موافاتنا بآخر المستجدات. وأشكر أيضا السيدة رويا محبوب على إطلاعنا على تجربتها وآرائها بشأن الظروف الصعبة التي يعيشها الأفغان وآفاق مستقبلهم، لا سيما النساء والفتيات،. وأعرب عن تقديري للسفير مونتالفو سوسا، ممثل إكوادور.

هذه هي الجلسة الأخيرة من الجلسات الصادر بها تكليف بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لهذا العام. واتخذ مجلس الأمن القرار 2721 (2023) في أواخر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي لتعزيز تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم المستقل (S/2023/856، المرفق). ومنذ ذلك الحين، عقدت الأمم المتحدة اجتماعين للمبعوثين الخاصين في الدوحة من أجل مناقشة الكيفية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى بها للتحديات العديدة التي تواجهها أفغانستان. وحضر الاجتماع الأخير مسؤولون من حركة طالبان وأعقبه مؤخرا اجتماع لفريق عمل تقني ونعتقد أن كليهما كان مفيدا لبناء الثقة بين الأطراف المعنية.

لكن يؤسفني أن أقول إن القيود الجديدة المفروضة على النساء والفتيات قوضت هذه الأجواء البناءة. فقد مرت ثلاثة أشهر منذ الإعلان عما يسمى بقانون الأخلاق ويبدو أن هذا التوجيه يُنفذ ويُطبق في الميدان فعلا، مما يجعل الناس يشعرون بالقلق والخوف بشكل

متزايد. كما أشار التقرير الأخير للأمين العام (S/2024/876) إلى أن هذا القانون قد أثر على تقديم المساعدات بتقييد أنشطة المرأة الأفغانية.

وعلاوة على ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء ما ورد عن صدور مرسوم جديد يحظر على النساء والفتيات تلقي التعليم في المؤسسات الطبية. وإذا نُفذ ذلك التوجيه، فلن يؤدي إلى زيادة تقييد حقوق النساء والفتيات في التعليم والحصول على الرعاية الصحية فحسب، بل سيؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على النظام الاجتماعي والصحي في أفغانستان وعلى تنمية البلد كذلك. وندعو حركة طالبان إلى عدم تنفيذ هذا التوجيه.

وكما ذكرتُ في الجلسة السابقة (انظر S/PV.9663)، لا تتعلق هذه القيود بحقوق الإنسان فحسب. بل إنها تقوض أيضا الجهود المبذولة لمعالجة التحديات الواسعة النطاق التي يواجهها البلد، بما في ذلك الانخراط الدولي ومبادرات طالبان نفسها. ولذلك، ستواصل اليابان حث حركة طالبان بقوة على إلغاء جميع السياسات والممارسات التي تقيد تمتع النساء والفتيات بحقوقهن الإنسانية وحرياتهن الأساسية. وأود أيضا أن أؤكد من جديد ضرورة ضمان مشاركة النساء والفتيات في أفغانستان مشاركة كاملة وآمنة ومجدية على قدم المساواة، كما دعا إليه القرار 2681 (2023).

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتوقف عن انخراطه ودعمه لشعب أفغانستان. فهم يعانون، إضافة إلى القيود الشديدة المفروضة على حقوق الإنسان، من تردي الحالة الإنسانية وهشاشة الاقتصاد وانتشار الفقر ومن آثار تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، يقترب شتاء قاس آخر. وقررت اليابان، من جانبها، في تشرين الأول/أكتوبر تقديم مبلغ يزيد على 7 ملايين دولار عن طريق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لدعم حوالي 000 160 شخص من الفئات الضعيفة في ولايتي كابول وهرات.

وكما ذكرتُ مرارا في هذه القاعة، لا تستطيع أفغانستان أو البلدان المجاورة لها أن تحل هذه المشاكل وحدها. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل منخرطا من أجل الشعب الأفغاني. وفي هذا السياق، فإن صيغة الدوحة هي المنبر الوحيد المتاح لنا حاليا لمعالجة التحديات التي تواجهها أفغانستان باعتبارنا المجتمع الدولي ككل. وبالتالي، تواصل الأمم المتحدة، وخاصة البعثة، الاضطلاع بدور مهم ولا نزال نؤيدها تأييدا تاما.

عما قريب، ستغادر اليابان مجلس الأمن وستترك دورها بوصفها القائمة بالصياغة لكنها ستواصل انخراطها بنشاط العام المقبل وما بعده، بسبل منها دعم التنفيذ الكامل للقرار 2721 (2023) بالتعاون مع البلدان المعنية وهيئات الأمم المتحدة.

وبالاستماع إلى أصوات الشعب الأفغاني، نواصل السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو، أن تعيش أفغانستان في سلام مع نفسها ومع جيرانها وأن تندمج اندماجا كاملا في المجتمع الدولي وأن تفي بالتزاماتها الدولية.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر وسيراليون وموزامبيق وبلدي، غيانا (مجموعة 3+1).

تشكر مجموعة 3+1 الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة روزا أوتونباييفا؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد توم فليتشر؛ والسفير أندريس مونتالفو سوسا، ممثل إكوادور، على إحاطاتهم. واستمعنا باهتمام أيضا إلى البيان الذي أدلت به مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، السيدة محبوب.

تكرر مجموعة 3+1 الإعراب عن التزامها الراسخ بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وتؤكد من جديد تضامنها الثابت مع الشعب الأفغاني.

بينما تجابه أفغانستان عددا لا يحصى من التحديات، بما في ذلك هشاشة الاقتصاد والفقر والشواغل الأمنية وآثار تغير المناخ والقيود الشديدة على حقوق الإنسان، تتدهور حالة النساء والفتيات بمعدل يثير القلق وتتطلب اهتماما فوريا. وتتحمل النساء والفتيات في أفغانستان وطأة المراسيم المتعددة التي تصدرها حركة طالبان، وكذلك

قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي صدر مؤخرا والذي يقيد تعليمهن وعملهن وحريتهن في التنقل ويُسكت أصواتهن.

ونشعر بالقلق إزاء ما جاء في تقرير الأمين العام (S/2024/876) من أن وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التابعة لحركة طالبان كثفت جهودها لضمان الامتثال لذلك القانون وإنفاذه الكامل، بطرق منها نشر مزيد من مفتشيها. ونؤكد أن هذا القانون يتعارض مع التزامات أفغانستان الدولية ونحث طالبان بقوة على إلغائه. وندعو طالبان إلى الامتثال لالتزامات أفغانستان الدولية من أجل رفاه الشعب الأفغاني، والنساء والفتيات الأفغانيات على وجه الخصوص.

ويساورنا بالقلق أيضا إزاء الحظر الذي يفرضه قادة طالبان على الانتقاد العلني لسياساتهم وممارساتهم والقيود التي يفرضونها على حرية وسائط الإعلام. ومن غير المقبول مواصلة تطبيق العقوبات البدنية القضائية، بما في ذلك على النساء.

لقد مضى أكثر من ثلاث سنوات على حرمان الفتيات من التعليم بعد الصف السادس الابتدائي ومرت سنتان على منع النساء من الالتحاق بالجامعات، دون أي إشارة تدل على تغير هذا الواقع. والآن، لا يجوز للنساء أيضا الحصول على التعليم والتدريب الطبيين. وتكرر المجموعة دعوتها العاجلة لطالبان إلى إعادة فتح جميع المدارس والجامعات لضمان وصول النساء والفتيات إلى جميع مستويات التعليم وإلى المسارعة بإلغاء جميع القوانين والسياسات والممارسات التي تميز ضد النساء والفتيات؛ وتنتهك حقوقهن الإنسانية وحرياتهن الأساسية؛ وتحد من مشاركتهن الكاملة والمجدية والآمنة على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة. فالقيود الشديدة المفروضة عليهن لا تنتهك حقوقهن وحرياتهن فحسب، بل تعرقل أيضا تنمية أفغانستان.

لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان مصدر قلق كبير، حيث زادت التقارير عن الحوادث المتعلقة بالأمن زيادة مثيرة للقلق بنسبة 39,6 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. ونلاحظ مع التقدير عقد البعثة الاجتماع الافتتاحي للفريق العامل المعني بمكافحة المخدرات في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، متابعةً للاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين الذي عُقد في الدوحة. ونعتقد أن ذلك سيساهم أيضا في مكافحة زراعة خشخاش الأفيون والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وندعو حركة طالبان إلى مواصلة الجهود لضمان سلامة المواطنين الأفغان ومكافحة الإرهاب ونحث بلدان المنطقة على تكثيف الجهود المشتركة لتحقيق استقرار الحالة الأمنية في أفغانستان لضمان ثمار السلام للمنطقة بأسرها.

ولا تزال مجموعة 3+1 تشعر أيضا بقلق بالغ إزاء استمرار وقوع إصابات بين المدنيين، لا سيما الأطفال، بسبب الذخائر غير المنفجرة. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير لضمان إزالة الذخائر المتفجرة والتوعية بمخاطرها.

لا تزال الحالة الإنسانية في أفغانستان مزرية بالنسبة إلى ما يربو على 23.7 مليون شخص، ويتسبب ارتفاع أعداد العائدين في تفاقم الحالة الإنسانية في أفغانستان. ونلاحظ أنه على الرغم من بعض التحسينات التي تعزى إلى الإنتاج الزراعي، لا يزال حوالي 12.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ولم تمول خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2024 إلا بنسبة 37.5 في المئة. نُشيدُ بالجهودِ المشكورةِ للأطراف الدولية المانحة على ما تقدمه من دعمٍ جوهري، ونحثُّها على توسيع نطاق مساهماتها. ويُثيرُ قلقَنا البالغَ ما وردَ في التقريرِ عن الوضعِ الصحيّ المُتردّي، حيثُ تفشّت عشراتُ الآلافِ من حالاتِ الحصبةِ والملاريا إضافة إلى الصدمات النفسية الناجمة عن النزاع.

إنّ التواصلَ بين المجتمعِ الدوليّ وأفغانستان، إلى جانبِ المشاركةِ الإقليميّة، يُعدُّ أمراً جوهريّاً لا غِنى عنه في مسيرةِ تنميةِ البلدِ ونموّه الاقتصاديّ وتحقيق السلامِ والاستقرارِ المستدامين فيه. وفي ذلك السياق، نُحيطُ علماً بتقييمِ تقريرِ الأمينِ العام الذي يُشيرُ إلى أنّ إصدارَ قانونِ الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكر، عقبَ الاجتماعاتِ التي عقدتها الأممُ المتحدةُ في الدوحةِ في الفترةِ من 30 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه قد أدّى إلى تعقيدِ بناءِ إطارٍ للتواصلِ البنّاءِ بين طالبان والمجتمعِ الدولي. نناشدُ المجتمعَ الدوليَّ، ولا سيّما

بلدان المنطقة، مواصلة تقديمَ الدعمِ والمساهمة في تحقيقِ السلامِ الدائمِ والاستقرارِ والتنميةِ لشعبِ أفغانستان.

ختاما، نعرب عن خالص تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولأوتونباييفا الممثلة الخاصة للأمين العام على تفانيهما الدؤوب، ونشيد بالدعم الحيوي الذي تواصل الأمم المتحدة تقديمه لشعب أفغانستان.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أيضا أن أتقدم بالشكر للممثلة الخاصة أوتونباييفا، والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) على إحاطتيهما، وللسيدة محبوب على كلماتها الشجاعة.

يشكل اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل ثلاثة أرباع قرن، الذي أحيينا الذكرى السنوية لاعتماده يوم الثلاثاء، تذكرة مؤلمة بأن الحالة في أفغانستان تعكس الهوة الشاسعة التي تفصلنا عن إعمال تلك الحقوق العالمية. إذ أوصدت طالبان الأسبوع الماضي آخر منافذ التعليم العالي أمام النساء بحرمانهن من الالتحاق بقطاع المهن الطبية. سيؤدي حرمان النساء من العمل في القطاع الصحي، بما يمثله من امتهان لكرامتهن وتطلعاتهن، إلى تفاقم النقص الخطير القائم بالفعل في الخدمات الأساسية. فالأزمة الإنسانية تزداد سوءا. وبالتزامن مع القيود الأخرى، تفاقم تلك الخطوة أشد أزمات حقوق المرأة في العالم، حيث تحجب عن أفغانستان الآفاق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إن حرمان نصف السكان من التعليم والحياة العامة والاقتصادية تتردد أصداؤه في جميع أنحاء البلد. فتتفاقم حدة الفقر وتختل استقرار المجتمعات وتقوض الثقة في نظام الحكم والمؤسسات العامة. ندعو طالبان إلى التراجع الفوري عن تلك القرارات التي نستنكرها بشدة.

لقد اعتمد المجلس التقييم المستقل (S/2023/856، المرفق) أساساً للمضي قدما، ولا يزال دعمه راسخاً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وولايتها. غير أنه يتعين علينا بذل المزيد من الجهود لضمان استعادة حقوق جميع النساء والرجال الأفغان وتمكين أفغانستان من الشروع في مسار مستدام نحو السلام والاستقرار والازدهار.

في معرض تقييمنا لفترة عضوية سويسرا في المجلس على مدى عامين، أود أن أسلط الضوء على النقاط الرئيسية التالية.

أولا، يجب احترام حقوق الإنسان لجميع النساء والرجال الأفغان. لا يمكن لأفغانستان أن تحقق الاستقرار أو الازدهار أو السلام طالما استمرت الانتهاكات المنهجية. من الضروري أن تتبوأ المرأة مكانتها في طاولة المفاوضات وتسهم في عملية اتخاذ القرارات. ولتحقيق هذه الغاية، تعد أسس التعليم المتين ضرورية إن وفد بلدي ملتزم بكفالة مشاركة المرأة الأفغانية في تشكيل مستقبل بلدها. نظمنا في كانون الأول/ديسمبر 2023 اجتماعا مغلقا بصيغة آريا لتسهيل الحوار بين النساء الأفغانيات وأعضاء المجلس. في شهر أيلول/سبتمبر، عززنا أصوات النساء اللواتي نذرن حياتهن لبناء السلام في مجتمعاتهن، وذلك بحضور رئيسنا والأمين العام. يجب أن تستمر شجاعتهن في إلهام وتوجيه أعمالنا، وعلينا ألا نخذل آمالهن وتطلعاتهن. إن عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أساسي لتوثيق الانتهاكات والمساعدة في كفالة المساءلة والحفاظ على الكرامة. لقد ساهمت سويسرا بأكثر من مليوني دولار لدعم ذلك العمل المهم، وندعو المجلس إلى إعادة تأكيد التزامه بحقوق الإنسان عند تجديد ولاية البعثة في آذار/مارس. فبدون حقوق الإنسان، سيظل تحقيق أفغانستان تنعم بالسلم والأمن والازدهار بعيد المنال.

ثانيا، إن الاستثمار في القدرة على تحمل تغير المناخ اليوم سيكون سبباً في إنقاذ الأرواح غداً. إن أفغانستان واحدة من أكثر البلدان تضررا بسبب تغير المناخ، حيث تؤدي موجات الجفاف والظواهر الجوية القصوى الأخرى إلى نزوح مجتمعات بأكملها واستنفاد الموارد الشحيحة أصلا وتفاقم التوترات الإقليمية بشأن الوصول إلى المياه والموارد الطبيعية. لقد أبرز اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن الذي عقد العام الماضي، والذي شاركت سويسرا في رئاسته، الحاجة إلى حلول مبتكرة وقدرة أكبر على الصمود. ونرحب

بتعيين مستشار لشؤون المناخ في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الذي سيساعد على تعزيز جهود البعثة في هذا المجال.

ثالثًا، يجب حماية العمل الإنساني. هناك أكثر من 23 مليون شخص في أفغانستان في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. لا يمكننا أن نسمح بحرمانهم من المساعدة التي يحتاجون إليها. يجب ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الأوقات، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقرار 2730 (2024). نحن نردد دعوة الأمين العام لطالبان ضمان الوصول دون عوائق، والامتناع عن التدخل التعسفي وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. من جانبها، تهدف سويسرا إلى فتح مكتب للشؤون الإنسانية في كابل في المستقبل القريب لنتمكن من المساهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان الأفغان المنكوبين.

تتطلب الاستجابة لأزمات أفغانستان عزما ثابتا وتنسيقا فعالا والتزاما متواصلا. وتظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ركيزة للجهود الدولية، وولايتها ضرورية لمستقبل البلد. ومع اقتراب فترة ولاية سويسرا في المجلس من نهايتها، نؤكد مجددا تضامننا مع الشعب الأفغاني والتزامنا الثابت بالدفاع عن حقوقه وحرياته. وستظل سويسرا راسخة في دعمها لتحقيق السلام والاستقرار والكرامة لجميع النساء والرجال الأفغان.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا، ووكيل الأمين العام فليتشر والسفير مونتالفو سوسا بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) على إحاطاتهم. استمعت أيضا بعناية إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني.

تشهد أفغانستان في الوقت الراهن مرحلة مصيرية من إعادة البناء السلمي. تظل الحالة الأمنية مستقرة، وقد تحسنت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للشعب تدريجيا، وأصبح التعاون الإقليمي أعمق وأكثر رسوخا. غير أن المسائل على الجبهة الإنسانية والإنمائية، إلى جانب التهديدات الإرهابية وقضايا حقوق المرأة ومصالحها، ما برحت تمثل تحديات ملحة. ومع اقتراب نهاية العام، علينا أن نقيّم الوضع حتى يتمكن المجتمع الدولي من أداء دور أفضل في حل المشاكل التي لا تزال تواجه أفغانستان. وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية في هذا الصدد.

أولا، يواجه الشعب الأفغاني تحديات معقدة، مثل نقص الغذاء، والنزوح، والكوارث الطبيعية، والتلوث الناجم عن الذخائر المتفجرة. ويحتاج ما يقرب من 24 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية. غير أنه لم يتم تلقي سوى أقل من نصف الأموال المخصصة لأغراض إنسانية لهذا العام، وعلقت مشاريع عدة لتقديم المساعدات، كمشاريع الغذاء وإزالة الألغام. تمس الإغاثة الإنسانية المصالح الحيوية لجميع الشعب الأفغاني ولا يجوز استخدامها كورقة مساومة للضغط السياسي. ندعو الجهات المانحة التقليدية إلى زيادة الاستثمارات المالية. وندعو الولايات المتحدة بشكل خاص إلى إلغاء تجميد الأصول في الخارج التي تخص الشعب الأفغاني وإعادتها بالكامل دون شروط.

ثانياً، عملت الإدارة الأفغانية المؤقتة في غضون السنوات الثلاث المنصرمة على تشجيع إعادة الإعمار الاقتصادي وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وتوثيق سبل التواصل والتعاون مع بلدان المنطقة. سجلت الإيرادات الضريبية زيادة ملحوظة. ولا تزال أسعار الصرف مستقرة إلى حد كبير وتشارك رائدات الأعمال في الشؤون التجارية في كابل. إن هذه التطورات الإيجابية تبعث على التفاؤل. وفي الوقت نفسه، لا يزال الطريق طويلاً لاستعادة الحيوية الاقتصادية. وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي دعمه المالي والتقني وفي مجال بناء القدرات لتعزيز قدرة أفغانستان على التنمية باستقلالية.

لقد ظل النظام المصرفي الأفغاني، الذي تأثر بالجزاءات الانفرادية، معزولاً عن النظام المالي الدولي لفترة طويلة ويواجه أزمة سيولة حادة أصبحت عقبة رئيسية أمام التنمية في أفغانستان. وينبغي أن ترفع البلدان المعنية فورا وبلا شروط الجزاءات الانفرادية غير القانونية التي تفرضها وأن تدعم أفغانستان في إعادة بناء نظامها المالي وإطلاق العنان لإمكاناتها الإنمائية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي أيضًا أفغانستان في تنفيذ مشاريع الزراعة البديلة وإعادة

تأهيل مدمني المخدرات من أجل توطيد نتائج مكافحة المخدرات ومنع عودة زراعتها.

ثالثًا، يتوقع المجتمع الدولي من الإدارة الأفغانية المؤقتة أن تحكم باعتدال وأن تبني حكومة شاملة للجميع وتحمي الحقوق والمصالح الأساسية لجميع أفراد الشعب. لقد حظي تأثير قانون الأخلاق بقدر كبير من الاهتمام. ويحدونا الأمل في أن تستجيب أفغانستان للشواغل المعقولة التي أعرب عنها المجتمع الدولي وأن تحمي حقوق المرأة في مجالات التعليم والعمل والحياة العامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن ندرك أن مسألة حقوق المرأة ليست المشكلة الوحيدة في أفغانستان أو بالأحرى ليست المصدر الرئيسي للتحديات التي تواجهها حاليا. والمهم هو دعم التنمية وإعادة الإعمار في أفغانستان والقضاء على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وتهيئة الظروف المواتية لحماية حقوق ومصالح جميع الناس، بمن فيهم النساء.

رابعًا، لا تزال القوى الإرهابية في أفغانستان مثل تنظيم داعش وتنظيم القاعدة والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية/الحزب الإسلامي لتركستان تشكل تهديدًا كبيراً للسلام والأمن الدوليين. وندعو الإدارة الأفغانية المؤقتة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التربة الخصبة للإرهاب ومنع أفغانستان من أن تصبح مرة أخرى مركزاً للمنظمات الإرهابية. ويجب أن يصر المجتمع الدولي على عدم التسامح إطلاقا مع الإرهاب وأن يرفض المعايير المزدوجة والانتقائية في مكافحة الإرهاب.

وبدعم من الأمم المتحدة، خطت عملية الدوحة خطوات إيجابية هذا العام وحققت بداية جيدة في انخراط المجتمع الدولي مع الإدارة المؤقتة. وقد رحبنا بانعقاد الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بمكافحة المخدرات في الآونة الأخيرة، وهو مبادرة منبثقة عن اجتماع الدوحة الثالث، ونتطلع إلى إطلاق الفريق العامل المعني بتنمية القطاع الخاص بنجاح. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف مع الإدارة المؤقتة لتعميق الحوار والتعاون ومواصلة تعزيز الثقة المتبادلة وتيسير اندماج البلد في المجتمع الدولي تدريجيا وبشكل مخطط له جيدًا.

وندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تحت قيادة الممثلة الخاصة أوتونباييفا، في مواصلة أداء دورها كجسر لمساعدة أفغانستان على الاستجابة بفعالية للتحديات في مختلف المجالات مثل المسائل الإنسانية والتنمية. ويجب أن يتكيف مجلس الأمن مع الحالة المتطورة وأن يستأنف العمل بالاستثناءات من حظر السفر للموظفين المعنيين التابعين للسلطات الأفغانية في أقرب وقت ممكن وأن يعالج آلية الجزاءات لعام 1988 في الوقت المناسب للاستجابة لمتطلبات عملية الدوحة.

وتعرب الصين، بصفتها جارة صديقة لأفغانستان، عن استعدادها لمواصلة العمل مع بلدان المنطقة وأعضاء مجلس الأمن والأطراف الأخرى ذات الصلة للإسهام على نحو أكبر في تعزيز السلام والاستقرار والازدهار والتنمية في الأجل الطويل في أفغانستان.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسفير أندريس مونتالفو سوسا والسيدة رويا محبوب، المؤسسة المشاركة لصندوق المواطن الرقمي، على إحاطاتهم.

إن الحالة التي وصفها مقدمو الإحاطات اليوم قاتمة جدا. وأظهرت طالبان إصراراً يزداد يومًا بعد يوم على تنفيذ سياستها في فصل النساء والفتيات واضطهادهن إلى حد تجاهل أبسط حقوقهن في الحياة. ويحظر ما يسمى بمرسوم الأخلاق، الذي صدر قبل أربعة أشهر، على المرأة السفر والتكلم ووجودها في الأماكن العامة. وتمنع طالبان حاليا الأفغانيات من الالتحاق بكلية الطب، في تعزيزٍ لنظام الفصل الذي بنته الحركة. وسيؤدي هذا الإجراء الجديد إلى تقييد إمكانية حصول النساء والفتيات المحدودة أصلاً على الرعاية الصحية لأن العاملين في القطاع الطبي من الذكور لا يحق لهم معالجة النساء اللاتي لا يرافقهن أحد أقاربهن الذكور. وتكون حركة طالبان بمنعها النساء من دراسة الطب قد وقّعت على حكم الإعدام بحق العديد من النساء الأفغانيات. وتدين فرنسا بأشد العبارات هذه الانتهاكات

الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان والتي ستكون لها عواقب وخيمة على مستقبل أفغانستان واستقرارها.

وتُظهر التقارير الأخيرة للأمين العام أن الحالة الأمنية تتدهور منذ عدة أشهر. ولا يزال التهديد الإرهابي مرتفعا. وما فتئ تنظيم داعش – ولاية خراسان يؤثر على الأمن الإقليمي. وهو قادر على التمدد في وسط آسيا وتنشيط فروعه في أماكن بعيدة مثل أوروبا. ويشدد فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) على أن تنظيم القاعدة لا يزال نشطا في أفغانستان. ويضاف استمرار تصفية الحسابات داخل النظام إلى تلك الحالة من عدم الاستقرار.

إن المطالب الموجهة لطالبان والمنصوص عليها في القرارين 2593 (2021) و 2681 (2023) واضحة. ويظل تنفيذها شرطًا أساسيًا حتميًا لأي شكل من أشكال التطبيع. وقد بدأ المجتمع الدولي حواراً مع عملية الدوحة. لقد التقينا وتبادلنا الآراء. واستمعنا إلى جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك حركة طالبان. ولكن طالبان لم تُظهر أي تقدم في الاستجابة لتوقعاتنا وزادت من استفزازاتها. ويجب أن يكون التزامنا مشروطًا بتنفيذها لالتزاماتها الدولية. وينبغي ألا نسمح لهذه العملية بتجاهل احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان بذريعة الرغبة في المضي قدمًا.

وتؤكد فرنسا مجددا التزامها تجاه الشعب الأفغاني الذي يعتمد أكثر من نصفه على المساعدات الإنسانية. وندعم المشاريع الإنسانية الملموسة التي تنفذها وكالات وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الميدان في مجالي التعليم والصحة ومن أجل النساء والفتيات الأفغانيات. لقد قدمنا أكثر من 160 مليون يورو من المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني منذ عام 2021. وأكرر مجددا دعم فرنسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة وشركائها العاملين في الميدان لصالح الشعب الأفغاني.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا ووكيل الأمين العام فليتشر والسفير مونتالفو سوسا على إحاطاتهم. كما أود أن أشكر السيدة محبوب على ملاحظاتها الثاقبة والرصينة.

أعرب المجتمع الدولي في اجتماع الدوحة الأخير عن استعداده الحقيقي لمواصلة عملية وضع نهج عالمي أكثر تنسيقًا واتساقًا تجاه أفغانستان ومعالجة جميع التحديات الملحة التي لا تزال أفغانستان تواجهها. وبعد الدوحة بفترة وجيزة، زادت حركة طالبان من تقييد حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة للنساء والفتيات بقانونها المتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشددت تطبيقه. ولا يزال التزام حركة طالبان بالتنفيذ الكامل لهذا القانون المزعوم يبث الخوف والرعب في قلوب الأفغان، وخاصة النساء والفتيات.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أظهر المجتمع الدولي مرة أخرى استعداده لمواصلة تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في اجتماع الدوحة الثالث على الرغم من الانتكاسات السابقة. وأمرت حركة طالبان مرة أخرى جميع المؤسسات التعليمية في أفغانستان بتعليق التعليم الطبي للنساء والفتيات بعد مرور أيام قليلة على الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بمكافحة المخدرات الذي عقدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وندين بأشد العبارات هذا الأمر التوجيهي الأخير ونكرر دعوتنا طالبان إلى التراجع عن جميع سياساتها وممارساتها التمييزية والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بصفتها سلطة الأمر الواقع.

وستكون لهذا الحظر الأخير عواقب وخيمة، ليس فقط بمفاقمة الأزمة الإنسانية، ولكن أيضًا على نظام الرعاية الصحية الهش للغاية بالفعل في أفغانستان. كما إنه سيحد بل يمنع حصول النساء والفتيات على الخدمات الصحية ويمنع جيلًا جديدًا من المهنيين الطبيين من تلقي التدريب والتعليم الطبي الضروري الذي ينقذ الأنفس. وتشير الإحصاءات أصلا إلى أن لدى أفغانستان أحد أعلى معدلات وفيات الأمهات. ومن المرجح أن يتفاقم هذا الاتجاه المثير للقلق ويعرض رفاهية الأمة بأكملها للخطر. ويبدو أن تحسين سبل العيش والرفاهية والسلامة والأمن لجميع السكان الأفغان شاغلًا بعيدًا أو غير مهم

بالنسبة لطالبان. ولذلك، نحثهم مرة أخرى على العدول عن القرار التمييزي الضار الذي صدر أخيرا وإلغائه. كما نعرب عن قلقنا إزاء العوائق التشغيلية التي تواجه المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في أفغانستان، والتي تعتبر جهات فاعلة حاسمة في تقديم هذه المساعدة اللازمة للشعب الأفغاني. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل تلك التطورات التراجعية ويجب عليه ألا يفعل ذلك. وكل تلك الإجراءات تشكل عقبة خطيرة أمام جهود زيادة الانخراط مع سلطات الأمر الواقع. والانخراط طريق ذو اتجاهين.

وتظل سلوفينيا ملتزمة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار والرخاء والشمولية في أفغانستان. غير أنه يجب على طالبان، بوصفها سلطة الأمر الواقع، أن تحترم القانون الدولي وتوفر الظروف الملائمة للمجتمع الدولي لمساعدة الشعب الأفغاني كافة، بما في ذلك النساء والفتيات، من أجل تحقيق مستقبل أفضل. وعلينا ألا نغض الطرف عن النساء والفتيات الأفغانيات. إننا نناشد جميع الدول والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات التي لها تأثير على سلطات الأمر الواقع أن تستخدمه لتخفيف الحالة الصعبة واللاإنسانية للنساء والفتيات. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون قدوة يحتذى بها ويجب عليها أن تكفل أن يشمل كل انخراط مع سلطات الأمر الواقع المرأة الأفغانية، على النحو الذي نصت عليه قرارات المجلس وأوصى به التقييم المستقل (S/2023/856، المرفق).

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): إنني ممتن للمعلومات التي قدمتها الممثلة الخاصة أوتونبايفا ووكيل الأمين العام فليتشر، وقد استمعت باهتمام إلى ممثلة المجتمع المدني.

لقد قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011). ولذلك لن أعيد النظر في التوصيات التي قدمت.

تحيط إكوادور علما بتقرير الأمين العام (S/2024/876) وتشيد بالعمل المتفاني الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لتنفيذ ولاية القرار 2727 (2024).

إن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين أولوية ولا يمكن إهمالها. وسيكون تحقيق السلام الدائم والاستقرار والمصالحة الوطنية في أفغانستان ممكناً بقدر ما يمكن التغلب على التحديات متعددة الأبعاد التي تواجهها، كالآتي.

أولاً، أدى التمييز الجنساني، الذي يقيد النساء والفتيات من ممارسة حقوقهن في التعليم والعمل والإدماج، إلى إضعاف النظام الاقتصادي في أفغانستان، ما أدى إلى تفاقم البطالة والعمالة الناقصة والفقر. ويتضح ذلك من خلال حقيقة أن نصف السكان الأفغان يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من أجل البقاء على قيد الحياة، من بين مؤشرات أخرى.

ثانياً، قُلِّص الحيز المدني والحقوق المدنية والسياسية من خلال ممارسات غير مبررة – القتل خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي والجلد العلني والاضطهاد والرقابة على وسائل الإعلام.

ثالثاً، يظل استمرار عدد حوادث العنف المنسوبة إلى تنظيم داعش – خراسان والجماعات المسلحة التي تعمل انطلاقاً من الأراضي الأفغانية يؤثر على الحالة الأمنية.

وقد أتاحت اجتماعات الدوحة للمجتمع الدولي فرصًا لإنشاء قنوات لمناقشة تلك التحديات. ويجب علينا أن نواصل العمل على إقامة عملية حوار وطني تشمل جميع شرائح المجتمع الأفغاني الاجتماعية والسياسية، وخاصة المرأة الأفغانية، من أجل متابعة استنتاجات فرق العمل المعنية بالتمويل ومكافحة المخدرات وإعطاء زخم لعقد اجتماع آخر في الدوحة للتقييم وإعادة التوجيه. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تأمين تمويل الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لأفغانستان بحلول عام 2025. ويجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن هذا العام سيختتم بالكاد بنسبة 40 في المائة من التمويل اللازم لتشغيل الخطة السنوية. ويجب ضمان سلامة وحرية حركة العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، وخاصة الموظفات، من أجل ضمان إمكانية التنبؤ بالعمليات.

وأختتم بتكرار رسالة إكوادور خلال العامين الماضيين أثناء عضويتها في المجلس. فيجب أن تكون أي مبادرة من المجتمع الدولي

لدعم أفغانستان مواتية لاستعادة الحيز المدني وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها، مع استعادة المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة والهادفة والآمنة للمرأة في جميع مراحل العملية. في رأي إكوادور، يتماشى ذلك مع مبدأ الملكية الوطنية الأفغانية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تقييمها للحالة الراهنة في البلد. لقد دأب الاتحاد الروسي على دعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحت قيادتها القديرة في إطار المهام الموكلة إلى البعثة. ونشير إلى اهتمام كابول بتطوير الاتصالات معها. ونرحب بالتزام الأمم المتحدة الثابت بالإبقاء على وجودها في أفغانستان وتقديم المساعدة اللازمة للشعب. ونحن ممتنون للإحاطة التي قدمها السيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ورئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. واستمعنا بعناية إلى الإحاطتين اللتين قدمهما رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) بشأن طالبان والسيدة محبوب، ممثلة عن المجتمع المدني. ويسعدنا أن أصحاب المصلحة الإقليميين سيُمنحون الكلمة أيضاً في المناقشة اليوم. وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام (S/2024/876) عن الحالة في أفغانستان. ونود الإدلاء بالملاحظات التالية:

يناقش مجلس الأمن منذ عدة سنوات الحالة في ذلك البلد. وأثناء هذه الفترة، عاشت أفغانستان خلال حكم طالبان في التسعينيات وحربا استمرت 20 عامًا أعقبها فرار مخزٍ لقوات الولايات المتحدة والناتو وعودة طالبان إلى السلطة في آب/أغسطس 2021. وعلى خلفية تلك الاضطرابات، بقي شيئان لم يتغيرا، وهما الوعود الغربية الفارغة بتحقيق السلام الذي طال انتظاره وحجم المشاكل والتحديات التي لا يزال الشعب الأفغاني مضطراً للتعامل معها بمفرده.

فالبلد الذي كان يعتمد لسنوات طويلة على المجتمع الدولي، يجد نفسه في حالة من الخراب المالي الكامل، ويواجه جزاءات أحادية الجانب لم يسبق لها مثيل وهو على بعد خطوة واحدة من كارثة إنسانية واقتصادية. ولكن، وعلى عكس التوقعات والتكهنات القاتمة لزملائنا الغربيين، لم تتحدر أفغانستان إلى حرب أهلية أخرى أو تتحول إلى ثقب أسود. وتواصل سلطة الأمر الواقع تعزيز التعاون الإقليمي والتركيز على إعادة بناء القدرات الاجتماعية والاقتصادية. وهي تسعى إلى شق مسارها الخاص لتنمية أفغانستان بالاعتماد على الذات، من دون الاعتماد على المساعدات الغربية.

ولكن، من الواضح أنه على الرغم من الجهود المبذولة، سيكون من الصعب في الظروف الحالية على البلد أن يسلك طريق التنمية السريعة بمفرده، ويحل جميع مشاكله التي طال أمدها ويواجه جميع التحديات الجديدة جملة واحدة. إن الأفغان يحتاجون أكثر من أي وقت مضى إلى مساعدتنا ودعمنا الكامل. وظل الاتحاد الروسي يدعو باستمرار ولا يزال يدعو إلى اتباع نهج واقعي وشامل تجاه أفغانستان، استنادًا إلى تحليل موضوعي وتقييم متوازن للحالة. وتبقى الضرورة الحتمية هي نفسها: يجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى التواصل البنّاء بشأن المسألة الأفغانية مع إيلاء الاعتبار الكامل، أولا وقبل كل شيء، لاحتياجات الأفغان أنفسهم مع تنحية مصالحه الضيقة جانبًا، فضلاً عن إجراء حوار متأن مع سلطات الأمر الواقع حول مجموعة واسعة من المشاكل الملحة.

فليس ثمة بديل لذلك الحوار حتى الآن. وقد أثبت التاريخ مراراً وتكراراً أن أي ضغط أو ابتزاز يؤدي إلى طريق مسدود.

ومما يسرنا أن الجهات الإقليمية الفاعلة تركز الآن على التفاعل البراغماتي. ويتجلى ذلك في نتائج الاجتماع الرباعي لوزراء خارجية روسيا والصين وإيران وباكستان الذي عقد على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أفغانستان، وكذلك الاجتماع الأخير الذي عقد بصيغة موسكو في أكتوبر/تشرين الأول. ونرى أيضا أن عناصر طالبان التي وافقت على الانضمام إلى عملية الدوحة في حزيران/يونيه لا تزال مهتمة بمواصلة ذلك التعاون العملي.

إلا أننا نأسف لتعنت بعض المانحين الغربيين وعدم الاعتراف بأخطائهم وتسوية حساباتهم. فبدلاً من البحث عن حلول حقيقية لمعالجة الوضع في أفغانستان، ما زالوا يستمرون في إملاء الشروط ويصرون على وضع عقبات مصطنعة أمام استئناف تقديم المساعدات الإنسانية الكبيرة والضرورية جداً للأفغان العاديين، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال الذين يفترض أنهم يعنون بهم كثيراً. غير أن ذلك النهج المنافق لا يجدي لتيسير الوصول إلى حل حقيقي للمشاكل الأفغانية.

إننا نشاطر الأمين العام تقييمه للحالة السياسية الداخلية المعقدة في أفغانستان. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء المخاطر الأمنية المستمرة الناجمة عن النشاط الإرهابي المستمر للجناح الأفغاني لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونحيط علماً بالجهود التي تبذلها سلطات الأمر الواقع. ويؤسفنا أنه لا يمكن وصف تلك الجهود بأنها كافية للقضاء على الإرهاب بشكل نهائي. ونرى أن المقاتلين يعززون نفوذهم في البلد ويصعدون التوترات عمداً بواسطة تجنيد مقاتلين جدد، بمن فيهم مقاتلون إرهابيون أجانب وتنفيذ هجمات إرهابية جديدة تستهدف ممثلي الأقليات الدينية والعرقية، بمن فيهم النساء والأطفال. ولا تزال أهدافهم هي نفسها: تقديم أنفسهم بوصفهم قوة بديلة وتقويض الاستقرار في أفغانستان والمنطقة بأسرها. علاوة على ذلك، يتلقى الإرهابيون الدعم المالي من الخارج على نحو منتظم ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع. وبالنظر إلى كمية الأسلحة التي تركتها القوات الغربية في البلد، فإن خطر حصول أولئك المقاتلين عليها ومن ثم انتشارها في جميع أنحاء المنطقة وخارجها أصبح مرجحًا بشكل متزايد.

كما يرتبط الإرهاب ارتباطًا وثيقًا بمشكلة المخدرات. لذا، فإننا نشعر بالقلق العميق من استمرار تصنيع المخدرات، لا سيما الميثامفيتامين، وهو ما أكدته التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعليه، فإن ضمان تقديم المساعدة الدولية والإقليمية الشاملة، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يكتسي الآن أهمية أكثر من ذي قبل إذا أردنا القضاء على خطر المخدرات، بما في ذلك إنهاء زراعة المخدرات وإنتاجها وتوزيعها. ذلك هو هدفنا المشترك. وبالتالي فإن من الأهمية بمكان تقديم الدعم اللازم للمزارعين الأفغان.

ونواصل إيلاء اهتمام وثيق للحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان. ونثني على العمل المتفاني الذي تضطلع به الوكالات الإنسانية وموظفوها، الذين هم على استعداد للبقاء في الميدان ومساعدة الشعب الأفغاني تحت جميع الظروف. وننوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتوسيع نطاق تقديم المساعدة بما يتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية. لكننا نرى أن أي مساع من قبل الأمم المتحدة لإحراز تقدم في ذلك المجال تتم عرقلتها على الفور من قبل عدد من المانحين الغربيين الذين يرفضون رفضاً قاطعاً حتى أدنى احتمال لتقديم المساعدة لإعادة بناء المدارس والمستشفيات والطرق التي تشتد الحاجة إليها، فضلا عن تعزيز قدرات الدولة المستقلة والمعتمدة على نفسها. نتيجة لذلك، وتحت ذرائع مختلفة، لا تزال خطة الأمم المتحدة الإنسانية لأفغانستان تواجه نقصا في التمويل تحت ذرائع مختلفة، كما تقلصت أنشطة عدد من المنظمات والوكالات الإنسانية بشكل متعمد، مع رفض أي مقترحات لمشاركة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في المناقشات حول رفع التجميد عن الأصول الأفغانية..

لماذا تُعتبر مساعدة النساء والفتيات والأطفال والأقليات الدينية والعرقية في البلدان الأخرى المدرجة على جدول أعمال المجلس أكثر أهمية من مساعدة الأفغان؟ من جانبها، دأبت روسيا على تقديم المساعدة المخصصة للمحتاجين في أفغانستان، بما في ذلك من خلال المنظمات الإنسانية متعددة الأطراف. وسنواصل العمل بشكل استباقي لتحقيق تلك الغاية.

سنواصل أيضًا مراقبة التطورات عن كثب فيما يتعلق بحقوق وحريات جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات، مثل الحظر الذي فرض عليهن مؤخراً. كما أن من الضروري بالقدر ذاته تشكيل حكومة شاملة حقًا بمشاركة جميع المجموعات العرقية والسياسية في البلد. ونأمل أن نشهد تقدمًا في هذين المجالين.

يؤيد الاتحاد الروسي تماما حق الشعب الأفغاني ورغبته في العيش في بلد مسالم ومزدهر وخالٍ من الإرهاب والمخدرات. فذلك هو الأساس لحفظ النظام والاستقرار في المنطقة. بيد أنه لن يتسنى بناء السلام الدائم والمستدام إلا من خلال المشاركة في حوار مضنٍ مع سلطات الأمر الواقع دون فرض وجهات نظر وأولويات خاصة عليها. ومن شأن ذلك أن يساعد على ضمان وضع نهاية سريعة للمأزق الحالي وإعادة إدماج أفغانستان على الصعيد الدولي.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا ووكيل الأمين العام فليتشر والسفير مونتالفو سوسا على إحاطاتهم اليوم. كما أشكر السيدة محبوب على شهادتها القوية.

كما أكد الكثيرون سلفا، فإن إعلان طالبان الأخير بتقييد التعليم الطبي للنساء يعدُّ انتهاكا مروعا آخر لحقوق المرأة الأفغانية. وتدين المملكة المتحدة ذلك القرار بشكل لا لبس فيه. إن تلك السياسة القاسية وقصيرة النظر ستؤثر بشدة على توفير الرعاية الصحية للنساء والأطفال الأفغان، ما يعرض حياة الآلاف منهم الأفغان للخطر. إنها انتكاسة مأساوية أخرى تزيد من معاناة المرأة الأفغانية.

في هذه الأثناء، وبعد مرور عام على نشر تقرير التقييم المستقل للمنسق الخاص، (المرفق، S/2023/856)

توقف تنفيذ توصياته. وندعو إلى الإسراع بتعيين مبعوث خاص، على النحو المنصوص عليه في القرار 2721 (2023) للمساعدة في عقد اجتماع لأصحاب المصلحة الأفغان والمجتمع الدولي لإجراء حوار هادف بينهما.

لقد شاركت المملكة المتحدة، إلى جانب شركائها الدوليين، بشكل بنّاء في العملية التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء مجموعات عمل معنية بمكافحة المخدرات والقطاع الخاص. ولكن المشاركة في أولويات طالبان تتطلب المعاملة بالمثل من جانبهم. ويجب على طالبان أن تُظهر تقدماً ملموساً في الوفاء بالتزامات أفغانستان الدولية بشأن حقوق الإنسان والإدماج السياسي ومكافحة الإرهاب.

ختاما، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان، كما أوضح وكيل الأمين العام فليتشر اليوم. وستواصل المملكة المتحدة دعم الشعب الأفغاني بتوزيع أكثر من 200 مليون دولار أمريكي في شكل مساعدات خلال هذه السنة المالية. ونظرا لأن تمويل الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة لعام 2024 ما زال أقل من 40 في المائة، ندعو المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه لدعم الأفغان الضعفاء، خاصة في أشهر الشتاء هذه.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روزا أوتونباييفا ووكيل الأمين العام توم فليتشر والسيدة محبوب ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) على إحاطاتهم. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر اليابان على توليها هذا الملف على مدى العامين الماضيين.

لقد مر الآن أكثر من عام منذ أن تلقى مجلس الأمن تقرير التقييم المستقل، المرفق (S/2023/856 من قبل الأمين العام. وإذا ما نفذت توصيات التقرير بطريقة شاملة، فإن من شأنها أن تؤدي إلى إحراز تقدم تدريجي نحو إعادة إدماج أفغانستان في المجتمع الدولي. غير أن جهود التعاون الدولي حتى الآن أعقبتها تدابير تراجعية من جانب طالبان إلى حد كبير.

فبعد انعقاد الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين في الدوحة، أعلن عما يسمى بقانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بموجبه أصبحت حتى أصوات النساء محظورة في الأماكن العامة الآن. ومباشرةً بعد الاجتماع الافتتاحي الأخير للفريق العامل المعني بمكافحة المخدرات، فُرضت قيود إضافية على تعليم المرأة في المجال الطبي.

علاوة على ذلك، لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا كبيرا لأفغانستان وما وراءها، كما رأينا في الهجمات الأخيرة، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في كابول هذا الأسبوع. وبالنظر إلى تلك الحالة التي تبعث على القلق، أود أن أبعث إليكم ثلاث رسائل اليوم.

أولاً، إن النهج المبدئي في مجال حقوق الإنسان والحوكمة الشاملة لا يختلف عن المنحى العملي البراغماتية في سياق أفغانستان.

فعلى سبيل المثال، لا نرى أي مبدأ أو منحى عملي براغماتي في حظر تدريب النساء في المؤسسات الطبية. فقد جاء هذا الإجراء المفاجئ في الوقت الذي تعاني فيه أفغانستان من أعلى معدلات وفيات بين الرضّع والأمهات في العالم. فهي بحاجة ماسة إلى 18000 قابلة مدربة. وينطبق الأمر نفسه على فرض حظر على تعليم الفتيات ووضع عقبات أمام سيدات الأعمال في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد الأفغاني من ضعف رأس المال البشري. فمن خلال السعي إلى المشاركة البراغماتية، يجب أن نكون قادرين على توضيح أن هوس طالبان بالانتقاص المرأة في جميع جوانب الحياة بل من قدر المرأة في جميع جوانب الحياة إضرار بل يتناقض – كما أشار تقرير الأمين العام (S/2024/876) بحق مع هدف طالبان المعلن فيما يتعلق بالاعتماد على الذات

وكذلك مع المعايير الدولية. ويتعلق مثال آخر بحالة الأقليات. فبالإضافة إلى الهجمات التي يستهدف بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان الهزارة، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد عن قمع التنوع العرقي في أفغانستان. تشمل تلك التقارير الإخلاء القسري للمجتمعات المهمشة، في حين يحظر قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى مصادقة غير المؤمنين ومساعدتهم. ولا تزال تلك المجتمعات مستبعدة من الحكم. ويمكن أن يؤدي تصاعد المظالم بين الأقليات إلى أن تصبح أهدافًا سهلة للدعاية الإرهابية. وفي واقع الأمر أن الأقليات العرقية أو الدينية تمثل حوالي نصف سكان أفغانستان، بينما تشكل النساء والأقليات غالبية الشعب الأفغاني.

ثانياً، بصفتنا من قدامى المانحين، فإننا ندين بشدة عرقلة العمليات الإنسانية في أفغانستان وندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تيسير المساعدة الإنسانية. ونرفض تدخل حركة طالبان وسيطرتها المتزايدة على أنشطة المنظمات الإنسانية علاوة على القيود المستمرة التي تعيق إيصال المساعدات إلى النساء والفتيات. فالغرض الوحيد من استمرار المساعدة هو تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعب الأفغاني. وفي ذلك الصدد، زادت جمهورية كوريا مساعداتها الإنسانية لأفغانستان بأكثر من 50 في المائة هذا العام. وستشمل تبرعاتنا البالغة 20 مليون دولار دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف مكافحة العنف الجنساني وتحسين الرعاية الصحية للأمهات، فضلا عن مساعدة العائدين الأفغان والسكان المشردين من خلال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وسنراقب عن كثب تقديم تلك الخدمات. ولا يمكننا تقديم المساعدة إلا إذا تأكدنا من وصولها إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

ثالثا، تؤكد جمهورية كوريا مجددا دعمها وثقتها في دور الأمانة العامة للأمم المتحدة في تيسير عملية الدوحة التي أطلقها الأمين العام. فلدينا اعتقاد راسخ بأن إعادة إدماج أفغانستان في المجتمع الدولي مشروع على نطاق منظمة الأمم المتحدة بأسرها وأنه لا يمكن الاستعاضة عنه بأي ارتباطات ثنائية أو إقليمية. لذلك من المهم لجميع المشاركين في الدوحة أن يغتنموا الفرص المحدودة المتاحة لإثبات مصداقية مشروع المشاركة هذا. عليه، شاركت كوريا في الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بمكافحة المخدرات الذي عقد الشهر الماضي. وإذ نحيط علما بانتعاش إنتاج الأفيون على الرغم من حظر طالبان للخشخاش، ستواصل كوريا دعم تطوير سبل عيش بديلة للمزارعين. كما نشدد على أن نجاح الفريق العامل سيعتمد على تأثيره على حياة الشعب الأفغاني، بمن في ذلك النساء والأطفال

ختاماً، ستواصل كوريا المشاركة الفاعلة في تلك المساعي الجماعية وأداء مسؤوليتها بصفتها عضوا في المجلس من أجل تعزيز السلام الشامل والاستقرار والتنمية في أفغانستان. وسيظل تركيزنا منصباً على ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات الأفغانيات.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما الثاقبتين. وأشكر السفير مونتالفو سوسا على إحاطته الإعلامية. كما أشكر السيدة محبوب على مشاركتنا اليوم تجربتها الشخصية ورؤيتها الثاقبة.

منذ عودة طالبان إلى السلطة في كابول في آب/أغسطس 2021 وطوال فترة ولاية مالطة بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، شهدنا تدهوراً غير مسبوق لحقوق المرأة. فحركة طالبان تستهدف النساء والفتيات على وجه التحديد من خلال مراسيمها، وهو ما يمثل أكثر حالات الطوارئ تطرفاً وخطورة في مجال حقوق المرأة في عصرنا الحالي. ويُعد قرار طالبان الأخير بتعليق التدريب الطبي والتعليم للنساء والفتيات في أفغانستان مثالاً آخر على القمع المؤسسي الذي تمارسه طالبان على النساء والفتيات الأفغانيات. إن لمنع توفير الرعاية الصحية للنساء والأطفال، وكذلك التدريب المرتبط بها، تأثيرا سلبيا على مستقبل الأجيال في أفغانستان. وتستهدف هذه السياسة النساء اللاتي يواجهن مستويات مرتفعة من وفيات الأمهات والرضع. وتسعى سياسات طالبان نفسها، في مجملها، إلى محو المرأة من الحياة العامة. وترى مالطة أن ذلك يرقى إلى مستوى الاضطهاد الجنساني. وقد أدينت تلك السياسات المتطرفة على نطاق واسع، الأمر الذي يفسر صعوبة اتباع نهج دولي متماسك يعزز المسار السياسي لأفغانستان مع ضمان المساءلة في مجال حقوق الإنسان. ويجب ألا يكون التعامل مع طالبان على حساب حقوق المرأة.

لقد سمعنا من قبل، هنا في المجلس وفي محافل أخرى، أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير بحسن نية للمساعدة في تخفيف التوترات وبناء الثقة. ويجب أن نؤكد أننا ما زلنا نشير إلى الحالة الكارثية لحقوق الإنسان في أفغانستان لأن طالبان نفسها تواصل توسيع نطاق سياساتها المتبعة في الوقت الذي تبذل فيه جهوداً حثيثة في جميع أنحاء أفغانستان للحث على الالتزام الصارم بتلك القواعد الصارمة. فهناك 23.7 مليون أفغاني لا يزالون بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وتبين تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العديد من حالات التدخل من قبل وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما أعاق القانون الصادر عنها "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" وصول المنظمات الإنسانية إلى النساء والفتيات. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يبلغ عن الحوادث الجنسانية في المجال الإنساني، بما في ذلك التهديدات التي تتعرض لها الموظفات وحوادث العنف التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني. ولا تزال القيود المفروضة على التنقل في البلاد تشكل قيوداً على الوصول. وتشكل هذه الأعمال اعتداءً على المبادئ الإنسانية

إن التحديات المتعلقة بالمخدرات التي يواجهها الشعب الأفغاني كثيرة، وتشجع مالطة الجهود الرامية إلى دعم سبل العيش البديلة لزراعة المخدرات. في هذا الصدد، يضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور هام في القطاع الزراعي. ويقينا أن الانتقال من الاعتماد على المخدرات بوصفها محصولا نقديا سيستغرق وقتاً طويلاً، ويجب أن يكون القطاع الزراعي الخالي من المخدرات قطاعاً تشارك فيه المرأة. فلا يمكن تحقيق مستقبل التنمية الاقتصادية في أفغانستان بشكل واقعي مع حرمان نصف سكانها من استقلالهم الاقتصادي.

ويظل دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حاسمًا. وأشكر جميع أعضاء فريق البعثة وأفراد جميع وكالات الأمم المتحدة على عملهم. ويجب أن تكون البعثة مجهزة تجهيزاً كاملاً لتنفيذ ولايتها تماما، فضلا عن تعميم حقوق الإنسان في تعاملها مع طالبان، بما في ذلك في عملية الدوحة والأفرقة العاملة.

في الختام، إن الشعب الأفغاني يستحق ما هو أفضل من هذا. ويجب على المجتمع الدولي والمجلس تحسين أدائهما. وتؤكد مالطة مجددا تضامنها الثابت مع شعب أفغانستان، وخاصة النساء والفتيات والأقليات العرقية. ويجب أن يكفل المجلس أن تظل حقوق الإنسان في طليعة استجابتنا. ولا يمكننا أن نأمل في أن تنعم أفغانستان بالسلام والاستقرار والرخاء إلا بترسيخ حقوق وحريات جميع الأفغان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية

أشكر الممثلة الخاصة أوتونبايفا على إحاطتها الغنية بالمعلومات. فهي وجميع أعضاء فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ما زالوا يتحلون بالمرونة في مواجهة تحديات هائلة. كما

أشكر منسق الاستجابة لحالات الطوارئ فليتشر والسفير مونتالفو سوسا على إحاطتيهما. وأشكر السيدة محبوب على تفانيها المخلص ومناصرتها لتعليم النساء والفتيات الأفغانيات وإسماع صوتهن هنا في مجلس الأمن وفي أماكن أخرى.

ألف ومائة وثلاثة وثمانون يومًا – ذلك أمرٌ محفور في أذهاننا جميعًا اليوم.

فقبل يومين فقط، احتفلنا بالذكرى السنوية السادسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن المفارقات أن أفغانستان كانت إحدى الدول الثماني والأربعين الأصلية التي أيدت الإعلان الذي يطبق جميع الحقوق والحريات بالتساوي بين الرجال والنساء. ولكن اليوم، تصدر حركة طالبان مرسومًا تلو الآخر من المراسيم البالية المصممة لحرمان النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية، بما في ذلك فرص التعليم والعيش بحرية وكرامة وفي رخاء.

فمؤخراً، حظرت طالبان حصول النساء على التدريب الطبي، ما يعني عدم حصولهن على الرعاية الطبية. كيف ستتم تلبية احتياجات الرعاية الصحية للنساء في المستقبل إذا لم يكن هناك طبيبات وممرضات وطبيبات أسنان وقابلات مؤهلات؟ طالما أنه لا يُسمح للأطباء الذكور بمعالجة النساء. هذا التقييد الجديد يتحدى المنطق ويمكن أن يمثل حكماً بالإعدام على النساء والفتيات الأفغانيات اللاتي هن في أمس الحاجة إلى العلاج الطبي المنقذ لحياتهن. لا شك أنه سيكون لهذا التقيد تأثير على جميع الأمهات والأطفال الذين لم يولدوا بعد – ذكوراً كانوا أو إناثاً، بل سيكون له تأثير على مستقبل أفغانستان نفسها. وليس ذلك أمراً ثقافيًا أو دينيًا، ولا يمكن فهمه، بل إنه مرض مجرد من العطف والرحمة، لأنه يعني أن أولئك الرجال – طالبان – يحكمون على أمهاتهم اللاتي أنجبنهن وأخواتهم وزوجاتهم وبناتهم بالموت أمام أعينهم إذا مرضوا.

يصادف هذا الشهر أيضًا مرور عامين على منع طالبان النساء من الالتحاق بالجامعات والعمل في المنظمات غير الحكومية. فطالبان مصممة على محو النساء من الحياة العامة، بل محاولة لمحو مستقبلهن أيضا. ولئن سمعنا من زملائنا الصينيين حديثهم عن إعادة الإعمار السلمي، فليس ذلك ما نراه هنا.

لكن في مواجهة لا مبالاة طالبان وقمعها، يظل الشعب الأفغاني صامدًا ولن يعميه فشلها ومظالمها.

وهذه رسالتي إلى الشعب الأفغاني وإلى النساء الأفغانيات على وجه الخصوص: إننا نقف تضامنا معكم. وفي مواجهة ذلك القمع، سنظل نحن وشركاؤنا على التزامنا الراسخ بدعم الشعب الأفغاني.

كما يساورنا القلق العميق إزاء الوضع الإنساني المتردي في أفغانستان، حيث يحتاج ما يقرب من 23 مليون أفغاني – أكثر من نصف سكان أفغانستان – إلى المساعدة الإنسانية نتيجة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتشريد الداخلي على نطاق واسع، علاوة على التلوث الناجم عن الذخائر المتفجرة. إن القيود غير المبررة التي تفرضها حركة طالبان تعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر وتؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية الماسة التي نشهدها الآن، لا سيما فيما يتعلق بصحة المرأة في جميع أنحاء البلد.

ستواصل الولايات المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني تقديم المساعدات الضرورية للأفغان المحتاجين وستواصل الضغط على طالبان لتغيير مسارها. لقد تواصلنا مع طالبان على المستوى الثنائي، وكذلك من خلال الاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة، في محاولة لإيجاد سبل لدعم الشعب الأفغاني. لكن ونظرا لاتساع الفجوة بيننا في المسائل السياسية وحقوق الإنسان، من الصعب أن نرى كيف يمكننا تبرير استمرار التفاعل معها حتى في المسائل التقنية. وبالتالي يجب ربط أي تفاعل ممكن بحوار أوسع نطاقًا حول حقوق الإنسان وخريطة طريق سياسية على النحو المتوخى في القرار 2721 (2023).. لقد مر عام على اعتماد المجلس ذلك القرار الذي طلبنا فيه أيضًا إلى الأمين العام تعيين مبعوث خاص لوضع خريطة الطريق هذه لإعادة إدماج أفغانستان في المجتمع الدولي. وتتوقع الولايات المتحدة من عملية الدوحة التي تقودها الأمم المتحدة أن تدعم خريطة الطريق تلك، فضلا عن تعزيز التزام طالبان بتوقعات المجتمع الدولي، بل بتوقعات الشعب الأفغاني ابتداءً.

وإذ ندرك ونقدر بالتأكيد العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لا ينبغي أن تكون البعثة بديلاً عن شخصية مستقلة وبارزة لقيادة تلك العملية، كما هو مبين بوضوح شديد في التقييم المستقل الذي أجرته الأمم المتحدة العام الماضي S/2023/856، المرفق.

ونعرب عن تقديرنا لجهود الأمم المتحدة المبذولة في الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بمكافحة المخدرات في إطار عملية الدوحة.

لكنني أود أن أكرر دعوتنا إلى ضرورة إشراك الخبراء الأفغان، لا سيما المرأة بطريقة هادفة في عملية الدوحة وأفرقة العمل التابعة لها. فلا يمكننا أن نسمح لطالبان بإملاء شروط عقد الاجتماعات أو استبعاد الخبراء الأفغان.

قبل أن أختتم، أود أن أتحدث مرة أخرى مباشرة إلى نساء أفغانستان: قد تحاول حركة طالبان إسكات أصواتكن وحجبكن، لكننا نراكن ونسمعكن. فنحن نعلم أنكنّ عماد أفغانستان المستقرة المسالمة والمزدهرة. وسنسعى إلى مجاراة عزمكن بواسطة وضع حلول خلاقة ومبادرات محددة من شأنها أن توفر لكنّ فرص التعليم والعمل، بينما نستخدم جميع الأدوات المتاحة للمجلس لدفع طالبان إلى إلغاء مراسيمها التمييزية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد فائق (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الحيوية وعلى قيادتكم المثالية لمجلس الأمن هذا الشهر. ونود أيضا أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزا أوتونباييفا؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد توم فليتشر، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، السفير أندريس إيفرين مونتالفو سوسا، على عروضه الرصينة. وأود أيضا أن أشكر السيدة محبوب على تجسيدها لقوة المرأة الأفغانية وقدرتها على الصمود من خلال مشاركة قصتها المؤثرة.

كما نعرب عن امتناننا لأعضاء المجلس الذين تحدثوا في السابق عن التزامهم الثابت تجاه شعب أفغانستان، ولا سيما نسائه وفتياته، بما في ذلك البيان المشترك الذي أصدره أعضاء المجلس الموقعون هذا الصباح على الالتزامات المشتركة بشأن خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما نثني على أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم: إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق واليابان على خدمتهم الاستثنائية خلال هذه الأوقات العصيبة. لقد أكد تفانيهم مستوى عالياً من التعاون الذي تقدره أفغانستان تقديراً عميقاً. كما نعرب عن تقديرنا الخاص لجهود اليابان الدؤوبة بصفتها حاملة القلم لملف أفغانستان.

تدخل أفغانستان عامها الرابع في ظل حكم طالبان، وهي تعاني من أزمة إنسانية مدمرة تفاقمت بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان، خاصة بحق النساء والفتيات. ونعرب عن حزننا لانتكاس التقدم الذي تحقق بشق الأنفس خلال العقدين الماضيين بفضل التضحيات الهائلة على نحو مأساوي. فقد تحطمت أحلام الملايين من النساء والفتيات وتآكلت حقوقهن الأساسية، بينما يواجه شبابنا البطالة ومستقبلا قاتما يخيم عليه اليأس.

لقد سيطرت جماعة بعينها على مصير أمتنا وهي تحكم ما يزيد على 40 مليون مواطن دون رؤية سياسية متماسكة لتحقيق الرخاء والتقدم في البلد. وتنمُّ أفعالهم عن تجاهل محض لثقافة أمتنا الغنية وقيمها الراسخة ومبادئ الإسلام الحنيف، ما يسفر عن معاناة ودمار على نطاق واسع.

وعلى الرغم من دعوات الأمم المتحدة والنداءات الدولية المتكررة التي وجهت إلى حركة طالبان من أجل التحلي بالصبر والمشاركة العملية، فإنها أصبحت أكثر تماديا بشكل متزايد. فبدلاً من أن يوقفوا سياساتهم، قاموا بتكثيف القيود القمعية وفرضوا بيئة من الفصل العنصري بين الجنسين وركزوا فقط على توطيد سلطتهم. ولم يسفر حكمهم الذي دام أربع سنوات إلا عن الفقر والعزلة والبؤس، والتلاعب بالتعقيدات الجيوسياسية على حساب الشعب الأفغاني. والعواقب وخيمة: فالاقتصاد الأفغاني ينهار مما أجبر الملايين على

الفرار؛ ويواجه اللاجئون والعائدون حالة من عدم اليقين بينما يتعرض الصحفيون والمتظاهرات والمسؤولون السابقون وموظفو الأمن وطائفتي الهزارة والشيعة للعقاب والاختفاء القسري والقتل المستهدف والاحتجاز التعسفي والتعذيب. تستثمر طالبان في المدارس الدينية المتطرفة بينما تعارض التعليم الحديث وتكمم أفواه النساء وتحرم نصف السكان من حقوقهم الأساسية. يجسد الحظر الذي فرضته حركة طالبان مؤخرا على حضور النساء لدروس التمريض والقبالة في المعاهد الخاصة جهل حركة طالبان وعداءها للشعب الأفغاني. تصوروا أن تكونوا امرأة في أفغانستان – محرومة من التعليم ومقيدة في المنزل ومحرومة من الفرص المهنية. يجب أن يفكر الأعضاء في شعورهم عندما يرون بناتهم ممنوعات من الالتحاق بالمدرسة الثانوية أو الجامعة.

لا تزال الحالة الأمنية مقلقة جدا، حيث يشكل المقاتلون الإرهابيون الأجانب تهديدا محتملاً من خلال إنشاء معسكرات التدريب وإعادة التجميع وإعادة تنظيم صفوفهم في أفغانستان، كما أوضح رئيس لجنة الجزاءات. إن المؤشرات الإنسانية مثيرة للقلق. إذ يحتاج أكثر من 23,7 مليون أفغاني إلى مساعدات عاجلة، حيث يعاني 12,4 مليون منهم من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويعاني حوالي 45 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم، ويعاني 14 في المائة منهم من سوء التغذية الحاد. وتعاني النساء والأطفال بشكل غير متناسب، ومع ذلك فإن التمويل الإنساني لا يغطي سوى 37,5 في المائة من ميزانية المساعدات الإنسانية المطلوبة البالغة 3,6 بلايين دولار. وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان بنسبة 30 في المائة، حيث يعيش 97 في المائة من السكان تحت خط الفقر.

في هذه الحالة الحرجة، ما الذي يجب فعله؟ وبينما نشعر بالامتنان العميق للأمم المتحدة والشركاء الدوليين على دعمهم المنقذ للحياة، إلا أن هذا النهج غير مستدام. إن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاكتفاء الذاتي يتطلب وجود حكومة مسؤولة وشاملة للجميع تستخدم الموارد الطبيعية ورأس المال البشري والمساعدات الإنمائية لأفغانستان بفعالية. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري اتخاذ موقف دولي قوي وموحد لدعم الحوار السياسي وتيسيره. ومع ذلك، تعارض حركة طالبان الحوار السياسي وتواصل الحكم بالقوة لترسيخ سلطتها والحفاظ على الوضع الراهن.

نرحب بالموقف المبدئي للمجتمع الدولي بشأن دعم استيعاب الجميع والضغط على طالبان للتقيد بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان وإنهاء سياساتها القمعية والقيود المفروضة على النساء والفتيات. إننا نشيد ببيانات الإدانة والإجراءات العملية الرامية إلى محاسبة حركة طالبان بموجب المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية على التمييز المنهجي والاضطهاد الجنساني. نطلب من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الإسراع في التحقيق. فالعدالة والمساءلة أمران حيويان لإعادة بناء الثقة واستعادة سيادة القانون. يجب تعزيز آليات توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها. وفي هذا الصدد، نعرب عن إعجابنا بعمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان ونؤيده، ونرحب بتقريره الأخير (انظر A/79/330). نؤيد أيضا تمديد ولاية فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات من أجل كفالة التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات والإبلاغ عن أنشطة طالبان.

ونظراً لانخفاض التمويل الإنساني، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى الدعوة إلى زيادة التمويل لمعالجة الأزمة الإنسانية في أفغانستان. يجب أن يعطي تقديم المعونة الأولوية للفئات الضعيفة ومشاركة المرأة وكفالة الفعالية من خلال آليات متسقة للرقابة والإبلاغ. كما نؤكد على أهمية التعاون الإقليمي ونثني على دول الجوار لدعمها المستمر في تيسير التجارة والنقل العابر والتعاون الإنساني لصالح الشعب الأفغاني. نتقدم بالشكر الجزيل للبلدان المجاورة، ولا سيما باكستان وإيران، لاستضافتها ملايين اللاجئين الأفغان بصبر وكرم ضيافة ملحوظين. ومع ذلك، ومع اشتداد فصل الشتاء، ندعو تلك الدول إلى وقف أي قرارات بشأن طرد الأفغان، الذين تتعرض حياتهم للخطر، وكذلك جميع المهاجرين، ونناشد الشركاء الدوليين الإسراع في تنفيذ برامج إعادة التوطين مع تقديم دعم أكبر للمجتمعات المضيفة.

لا تمثل حركة طالبان الشعب الأفغاني وثقافته أو القيم الإسلامية الحقيقية. يجب أن تفهم حركة طالبان أن الشرعية لا يمكن أن تتحقق من خلال السياسات القمعية والتفسيرات المشوهة للشريعة. فالحكم

القائم على القهر والاستبداد غير قابل للاستمرار. ويُظهر التاريخ أن الأنظمة الاستبدادية تسقط في نهاية المطاف، وتنتصر قدرة الشعوب على الصمود.

نقول لطالبان: لقد بلغ السيل الزبى. وقد تحمل الشعب الأفغاني عقوداً من المعاناة والنزاع الذي يفوق التصور. حان الوقت للتوقف عن إلحاق المزيد من الآلام، والتخلي عن السياسات القمعية والاستجابة للمطالب المشروعة للشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. يجب على حركة طالبان أن تعطي الأولوية للتعليم للجميع، وأن تفي بالتزاماتها وأن تنخرط في حوار سياسي مُجدٍ من أجل إقامة نظام حكم يستوعب الجميع ويجسد إرادة الشعب ويقيم العدالة ويرتكز على سيادة القانون. نقول لجميع الأفغان: اتحدوا وصُوغُوا رؤية مشتركة لأفغانستان ديمقراطية ومستقرة. انخرطوا في حوار من خلال عملية يقودها الأفغان ويملكونها، بتيسير من الأمم المتحدة، لإيجاد حل سياسي. ونداؤنا إلى المجتمع الدولي واضح: حُولُوا دون جعل أفغانستان أرضا خصبة للإرهاب، وادعموا الجهود الرامية إلى إقامة نظام حكومي شرعي متجذر في إرادة الشعب، واعتمدوا نهجا موحدا ضد تصرفات طالبان باستخدام الجزاءات وغيرها من التدابير لكفالة احترام حقوق الأفغان ومطالبهم.

نرحب بجميع الجهود الدولية والمبادرات التي يقودها الأفغان وترمي إلى كفالة السلام والاستقرار والازدهار من خلال المشاركة والحوار المجديين. ومع ذلك، يجب أن تكون أي مشاركة قائمة على المبادئ، مع وضع معايير واضحة لنظام حكم شامل للجميع ومشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الرجل. وفي حين أن عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في الدوحة والمبادرات السابقة لم تسفر عن نتائج ملموسة، فإننا نعتقد أنه لدى المسار إمكانات إذا ما أعيد توجيهه نحو استراتيجية دولية موحدة. فحركة طالبان ليست الجهة المعنية الوحيدة. يجب أن تشمل العملية جميع الممثلين الأفغان الموثوقين والقوى الديمقراطية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقيادات النسائية. ويقدم تقرير التقييم المستقل للأمين العام (S/2023/856، المرفق) خريطة طريق لتحقيق السلام وإعادة الإدماج. ومع ذلك، من المؤسف جدا أن مجلس الأمن لم يسرع في تنفيذ التوصيات، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص لأفغانستان.

في الختام، على الرغم من التحديات الهائلة التي يواجهها بلدي، فإن الشعب الأفغاني الصامد لا يزال متفائلاً. إن تطلعاتهم بسيطة: أفغانستان مستقرة ومزدهرة وممثلة للشعب الأفغاني؛ والعيش في سلام وأمان مع نفسها ومع جيرانها؛ وملتزمة تماما بتعهداتها الدولية. ولتحقيق ذلك، فإن المجلس لديه التفويض والمسؤولية الأخلاقية للتصرف بحزم. دعونا لا نترك أفغانستان للقمع واليأس. وبدلاً من ذلك، فلنقف متحدين لكفالة العدالة والمساواة والفرص لشعبها، وخاصة النساء والفتيات. ستشكل خياراتنا اليوم مستقبل أفغانستان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قيرغيزستان.

السيدة قاسماليفا (قيرغيزستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأتمنى لوفد الولايات المتحدة قيادة ناجحة للمجلس لصالح السلم والأمن الدوليين. يسعد وفد قيرغيزستان أن يرحب في المجلس بالممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، روزا أوتونباييفا، وأن يشكرها على إحاطتها الشاملة اليوم. نشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم.

إن قيرغيزستان وأفغانستان جارتان متجاورتان منذ قرن من الزمان عاشتا في سلام واحترام إحداهما للأخرى. وتماشيا مع سياستنا الخارجية، تلتزم قيرغيزستان بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وتحترم حقوق الأفغان في بناء مستقبلهم على أساس تاريخهم وثقافتهم وتقاليدهم وتفردهم الوطني. وفي الوقت نفسه، تريد قيرغيزستان، بوصفها جارة طيبة، أن تكون أفغانستان حرة ومستقرة ومزدهرة. في الوقت الحالي، حيث يواجه الشعب الأفغاني تحديات هائلة مختلفة، تقف قيرغيزستان على أهبة الاستعداد للمساعدة بطرق عديدة.

أولاً، تدعم قيرغيزستان الجهود الدولية الرامية إلى معالجة المسائل المثيرة للقلق في أفغانستان. إن بلدنا مشارك نشط في عملية الدوحة وغيرها من صيغ الحوار والمشاركة القائمة مع سلطات الأمر الواقع.

كما ندعم إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة في وسط آسيا وأفغانستان.

ثانيا، في وسط آسيا، من المفهوم جيدا أن أمننا الإقليمي مرتبط بالسياق الأمني في أفغانستان المجاورة. من الضروري جدا أن تستمر أفغانستان كبلد آمن ومستقر. أود أن أذكر أن وسط آسيا لا تزال مقصدا للإرهابيين الدوليين والمتطرفين العنيفين ومهربي المخدرات. وفي هذا الصدد، تلاحظ قيرغيزستان الجهود التي تبذلها سلطات الأمر الواقع لمكافحة الجهات الإرهابية غير الحكومية، ولا سيما تنظيم داعش – خراسان، ومكافحة الإنتاج غير المشروع المخدرات وتهريبها. وفي مواجهة هذه التهديدات، فإن التعاون والتفاعل هما مفتاح النجاح. ولذلك، من المشجع أن أطلق مؤخرا الفريق العامل المعني بمكافحة المخدرات التابع لعملية الدوحة.

كما أود أن أذكر أن قيرغيزستان بلد مرشح لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2027–2028. وفي حال انتخابها، تخطط قيرغيزستان للتركيز على أفغانستان كأحد السياسات الرئيسية لعضويتها.

إننا نلاحظ بأسف عميق الأزمة الإنسانية المتطورة في أفغانستان. إذ لا يزال النقص المستمر في الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية لأفغانستان وخطة الاستجابة لعام 2024 يؤثر على الحياة اليومية للأطفال والنساء والفتيات بسبب انعدام الأمن الغذائي ونقص خدمات الرعاية الصحية وتدمير المساكن الناتج عن الكوارث الطبيعية. يجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود ومساعدة الفئات الضعيفة من الأفغان دون قيد أو شرط. على مدى السنوات الثلاث الماضية، قدمت قيرغيزستان بانتظام مساعدات إنسانية وغذائية إلى أفغانستان.

في رأينا، من المرجح أن تخف حدة الحالة الإنسانية في أفغانستان عندما يتحسن الاقتصاد الوطني ويتم خلق فرص عمل. ومع ذلك، ما دامت العزلة الدولية لأفغانستان مستمرة، فإن آفاق النمو الاقتصادي محدودة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون الإفراج عن الأصول المجمدة وإعطاؤها إلى أفغانستان أمرا بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. نعلم أن أفراد الشعب الأفغاني يعملون بجد وموهوبون في مجال ريادة الأعمال، ويمكنهم المساهمة بمدخلات ملموسة في النمو الاقتصادي والازدهار. ومن وجهة نظرنا، سيكون القطاع الخاص هو المستفيد الأول من تلك الأصول المجمدة، الأمر الذي يمكن أن يوسع من توافر القروض الميسورة وفرص الائتمان الصغير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية في مجالات الطاقة وربط وسائل النقل وإدارة المياه من شأنه أن يعزز الاقتصاد الأفغاني. كما أنها ستدمجها بشكل أفضل في نظام التجارة والاستثمار الإقليمي.

أولاً، قيرغيزستان مهتمة بتنفيذ مشروع نقل وتجارة الكهرباء بين وسط آسيا وجنوبها، سيسمح بتصدير الطاقة من وسط آسيا إلى أفغانستان ومن ثم إلى جنوب آسيا.

ثانيًا، أصبح تشغيل ممر النقل متعدد الوسائط بين الصين وقيرغيزستان وأوزبكستان وأفغانستان طريقا تجاريا منذ عام 2023.

وختاماً، وبما أن الشباب المتعلم عنصر حاسم في مستقبل كل بلد، فإن حكومة قيرغيزستان تتحاور مع السلطات الأفغانية للتعاون في مجالات تعليم الشباب وبناء قدرات الاختصاصيين. إننا مهتمون ومستعدون لتدريبهم في جامعات قيرغيزستان، وندعو شركاءنا الدوليين لدعم المشروع بالمساعدة المالية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان): أشارك الآخرين في تهنئة وفد الولايات المتحدة على توليه رئاسة مجلس الأمن، وأشكر السيدة روزا أوتونباييفا على إحاطتها الثاقبة بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك مقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم الموضوعية والمؤثرة.

يظل الأمن والسلام والتقدم في أفغانستان من الأولويات الرئيسية لكازاخستان ووسط آسيا. إن التقييم المستقل (S/2023/856، المرفق) دليل حيوي لا يخدم مناقشاتنا اليوم فحسب، بل هو بمثابة مؤشر للعمل المستقبلي. وتلتزم كازاخستان بموقف مجلس الأمن من مسألة الاعتراف

الدولي بحركة طالبان، ونود أن نرى التزامها الثابت بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لجميع الأفغان. ونقف بحزم لدعم المشاركة المجدية للمرأة في جميع مجالات الحياة ودعم حقوق الأقليات. وبينما يجب علينا العمل على مساءلة حكومة سلطة الأمر الواقع، كما ذكر زميلنا الأفغاني اليوم، فإننا نشاركه في التأكيد على الحاجة إلى دعم قوي للشعب الأفغاني العادي من جانب جيرانه، وكذلك الشركاء والمنظمات الدولية، من أجل تسريع وتيرة التقدم.

فإدماج أفغانستان في الإطار الاقتصادي الإقليمي لا يعود بالنفع على البلد فحسب، بل على وسط آسيا والمجتمع العالمي أيضا. تعتبر مشاريع البنية التحتية والاتصال محورية لربط أفغانستان بالتجارة الدولية والنقل والخدمات اللوجستية وأنظمة الطاقة لتعزيز تنشيط البلد وخلق فرص عمل لسكانها العاديين. وباعتبارنا جيرانا مقربين لأفغانستان، فإننا نرى الحل في الجهود الموحدة والمنسقة لجميع أصحاب المصلحة في المساعدة في بناء قدرة السكان على الصمود في هذه الدولة التي تعاني. في الاجتماع التشاوري السادس لرؤساء دول وسط آسيا الذي عُقد في أستانا، اعتمدت دولنا مفهوم وسط آسيا – 2040 وخريطة الطريق للتعاون الإقليمي حتى عام 2027، مع التركيز على التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدة لأفغانستان. وباعتبارها منطقة غير ساحلية، فإن تنويع علاقاتها التجارية أمر بالغ الأهمية. لذلك، تواصل كازاخستان تعزيز التعاون الاقتصادي باعتبارها شريكا تجاريا رئيسيا لأفغانستان. والجدير بالذكر أننا استضفنا في تشرين الأول/أكتوبر منتدى للأعمال، حيث اتفقت كازاخستان وأفغانستان على استراتيجية لتحقيق حجم تبادل تجاري متبادل بقيمة 3 بلايين دولار أمريكي.

كما تقدم كازاخستان بنشاط المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان، لا سيما من خلال الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأغذية العالمي. ولا نزال مورداً موثوقاً للقمح والحبوب ونشارك في العديد من مشاريع الشراء على نطاق واسع. وقد اقترح الرئيس قاسم جومارت توكاييف إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة لوسط آسيا وأفغانستان في ألماتي. وتسعى هذه المبادرة، التي تدعمها جميع دول وسط آسيا، إلى تعزيز اقتصاد أفغانستان، وخلق فرص عمل لشبابها، ووقف تدفقات الهجرة، ودمج البلد في شبكات التجارة الإقليمية. وبمرور الوقت، سيمهد الاستقرار الاقتصادي الطريق للتحول السياسي التدريجي في أفغانستان، بما في ذلك التقدم في مجال حقوق المرأة. إن الجهود المنظمة والمنسقة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة ضرورية لتحقيق رؤية الأمين العام المتمثلة في "توحيد الأداء". وعلاوة على ذلك، أكدت اجتماعات الدوحة للمبعوثين الخاصين على الحاجة إلى حوار مستمر مع حركة طالبان، لا سيما في المجالات التجارية والاقتصادية والإنسانية.

وفي الختام، تحث كازاخستان المجتمع الدولي على دعم وسط آسيا في مساعدة أفغانستان. إننا نقف متحدين مع الآخرين في السعي إلى تحقيق السلام والديمقراطية والازدهار في أفغانستان، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية الأخرى.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيدة روزا أوتونبايفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. نتوجه بالشكر أيضاً إلى سفير إكوادور على إحاطته. لقد استمعنا بعناية إلى السيدة محبوب. ونحيط علما بأحدث تقرير للأمين العام (S/2024/876)، الذي يبرز التحديات العديدة التي تواجه أفغانستان.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية في هذا الصدد.

أولاً، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على سيطرة سلطات الأمر الواقع، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات جسيمة وفي مقدمتها الأزمة الإنسانية. وتشير التقديرات إلى أن 23,57 مليون شخص لا يزالون بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2024. وقد أدى انخفاض المساعدات والفجوات الكبيرة في التمويل والقيود المفروضة على العاملات في مجال الإغاثة إلى تفاقم الأزمة، مما يجعل النساء والأطفال أكثر عرضة للخطر. يجب على المجتمع الدولي اتخاذ

إجراءات فعالة لمنع المزيد من المعاناة. ولا بد أن تكون المساعدات الإنسانية محايدة وغير مشروطة وخالية من التسييس. وينبغي الإفراج عن الأصول الأفغانية المجمدة، ويجب ألا تعرقل الجزاءات جهود الإنعاش الاقتصادي. إن التقاعس عن اتخاذ الإجراءات لن يؤدي إلا إلى تعميق محنة الملايين وتعريض مستقبل أفغانستان للخطر.

ثانيًا، لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان حرجة، حيث يشكل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان والجماعات التابعة له تهديدا خطيرا على البلد والاستقرار الإقليمي. إن الانفجار الإرهابي الذي وقع بالأمس في كابول، والذي أودى بحياة السيد خليل الرحمن حقاني، وزير شؤون اللاجئين وعدد من الأشخاص الآخرين، هو تذكير صارخ بأنه لا أحد – ولا حتى السلطة الفعلية – محصن ضد آفة الإرهاب. تسلط الهجمات المتصاعدة على المجتمعات الشيعية والهزارة الضوء على تصاعد عنف المتطرفين. وتدين إيران هذه الأعمال وتحث سلطة الأمر الواقع على الامتثال لالتزاماتها بمحاربة الشبكات الإرهابية بفعالية وحماية جميع الأشخاص. وبنفس القدر من الأهمية، فإن الزيادة في إنتاج المخدرات الاصطناعية وتجارة المخدرات تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وتدعم إيران برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يوفر الدخل والممارسات الزراعية المتطورة والخدمات الأساسية لمعالجة مشكلة الاعتماد على المخدرات وبناء القدرة على التكيف فيما بين الأشخاص المتضررين.

ثالثًا، تحمّلت إيران، بصفتها دولة مجاورة، نصيبا غير متناسب من العبء الناتج عن الأزمة الأفغانية، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي المتهور في عام 2021. إذ لجأ أكثر من 6 ملايين أفغاني إلى إيران، مما يشكل ضغطاً هائلاً على مواردنا المحدودة أصلاً. وتنفق إيران أكثر من 10 بلايين دولار سنويًا لتلبية احتياجاتهم. ومع ذلك، فإن العبء لم يلق اعترافا ودعما كافيين من المجتمع الدولي. تحتاج البلدان المضيفة مثل إيران وباكستان إلى مساعدات مستدامة، في حين يجب أن تركز الجهود على تمكين عودة اللاجئين بتعزيز قدرة أفغانستان على توفير السكن والوظائف والخدمات الأساسية. ويعد تعزيز هذه القدرات أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الإقليمي وكرامة اللاجئين العائدين. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على دعم تلك الجهود.

رابعا، إن الحكومة التمثيلية والشاملة ضرورية لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان. إذ يمكن لحكومة شاملة للجميع أن تتصدى للتحديات الرئيسية وتمنع نشوب النزاعات من جديد وتحد من تدفقات اللاجئين إلى البلدان المجاورة. كما أنها ترسي الأساس للاستقرار والأمن وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات.

خامساً، نؤكد على ضرورة المشاركة الدولية المستمرة والمنسقة مع سلطات الأمر الواقع في أفغانستان لمواجهة التحديات الملحة. وفي هذا السياق، تعد عملية الدوحة منتدى مهما. وترحب إيران بنتائج اجتماع الدوحة الذي عقد مؤخرا وأفضى إلى إنشاء أفرقة عمل معنية بمكافحة المخدرات، والقطاع الخاص. وشاركت إيران بنشاط في الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بمكافحة المخدرات في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، وهي على استعداد للمساهمة في الفريق العامل القادم للقطاع الخاص من أجل التصدي للتحديات ودعم تنمية أفغانستان. وتؤيد إيران الممثلة الخاصة للأمين العام في الاضطلاع بولايتها وتعتبر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان آلية مهمة للشؤون الدولية في تعزيز السلام والاستقرار.

سادساً، تظل إيران ملتزمة بالمبادرات الإقليمية التي تعزز الحوار والمشاركة الفعالة مع أفغانستان، بما في ذلك الاجتماعات الوزارية للدول المجاورة، ومجموعات الاتصال الإقليمية وصيغة موسكو. في 27 سبتمبر/أيلول، استضافت إيران الاجتماع الرباعي الثالث لوزراء الخارجية مع الصين وباكستان وروسيا هنا في نيويورك لتعميق المشاركة مع السلطات الأفغانية وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وأعاد البيان المشترك الصادر عن الاجتماع التأكيد على دعم سيادة أفغانستان واستقلالها، وشدد على أهمية الحوكمة الشاملة للجميع، وسلط الضوء على المخاوف بشأن الإرهاب. كما أكد على ضرورة كفالة حصول النساء والفتيات على التعليم والفرص الاقتصادية والمشاركة الفعالة في الحياة العامة.

وأخيراً، فإن التحديات في أفغانستان كبيرة، ولكن يمكن التغلب عليها باتباع نهج تدريجي منسق لبناء الثقة وتعزيز الاستقرار. وإيران

ملتزمة بالدعم الفعال لإعادة إعمار أفغانستان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والعمل على تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً لشعبها مع تعزيز السلام والأمن الإقليميين. وتقع على عاتق الدول الغربية، التي أغرق احتلالها المطول وانسحابها المفاجئ أفغانستان في أزمة، التزام أخلاقي وقانوني وسياسي بالمساهمة بشكل مُجدٍ في جهود إعادة بناء البلد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بارفاثانيني (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة جدا. نقدر الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونبابيفا، ونشكرها على إطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات. كما كانت آراء وأفكار السفير مونتالفو سوسا، ووكيل الأمين العام توم فليتشر، ومقدم الإحاطة من المجتمع المدني مفيدة جدا.

ترتبط الهند بعلاقة تاريخية وحضارية مع شعب أفغانستان. وكجار متاخم، فقد أرست التبادلات التاريخية بين الشعبين روابط لا تنفصم عراها لعلاقة خاصة. هذا هو أساس تواصلنا المعاصر مع أفغانستان.

ترصد الهند الحالة في أفغانستان عن كثب، وتشارك بنشاط في الجهود الإقليمية والدولية للحفاظ على الاستقرار والسلام في أفغانستان. ولا يزال نهجنا الشامل يتمثل في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية لشعب أفغانستان وإيجاد توافق دولي في إطار الأمم المتحدة لحل مختلف المسائل بين سلطات الأمر الواقع في أفغانستان والمجتمع الدولي. إن مشاركتنا في اجتماعات الأمم المتحدة في الدوحة، وصيغة موسكو وغيرها من المنتديات هي تجسيد لجهودنا الرامية إلى تأمين السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. وانضمت الهند أيضا إلى الفريقين العاملين المعنيين بمكافحة المخدرات وتمكين القطاع الخاص في أفغانستان التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. لقد طالب المجلس، من خلال قراره 2593 (2021)، بعدم استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أي بلد أو الاعتداء عليه، وأكد على أهمية مكافحة الإرهاب في أفغانستان. وما فتئ نهج المجتمع الدولي يسترشد بذلك في مكافحة هذا الخطر. ينبغي أن تظل دعوة القرار لجميع الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية لأفغانستان أولوية عالمية مشتركة.

تعمل الهند مع مختلف وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للشعب الأفغاني في مجالات الصحة والأمن الغذائي والتعليم ومكافحة المخدرات والرياضة وبناء القدرات. ومنذ عام 2001، التزمت الهند بإعادة بناء أفغانستان وإعادة إعمارها. تشمل شراكتنا التنموية أكثر من 500 مشروع منتشر في جميع ولايات أفغانستان. منذ أغسطس/آب 2021، سلمت الهند 27 طناً من مواد الإغاثة و 000 50 طن متري من القمح و 000 40 لتر من مبيدات الحشرات وأكثر من 300 طن من الأدوية والمعدات الطبية. وواصلت الهند مبادراتها في تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفغان. ومنذ عام 2023، تم قبول 2000 طالب أفغاني، بمن فيهم حوالي 600 فتاة عبر الإنترنت. كما قدمت الهند الملابس الشتوية والقرطاسية والألعاب لطلاب المدارس الابتدائية في كابول. وأقامت الهند شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان لتقديم المساعدة من أجل رعاية السكان الأفغان الذين يتعاطون المخدرات، وخاصة النساء. في إطار هذه الشراكة، قدمت الهند 000 11 وحدة من مستلزمات النظافة الصحية وأغذية الأطفال والبطانيات والملابس والمساعدات الطبية وغيرها من المواد إلى مكتب الأمم المتحدة في كابل منذ عام 2022. كما أننا نعمل على تطوير ميناء تشاباهار من أجل توفير سبل الربط لأفغانستان وضمان إعادة إعمارها وتنميتها.

في الختام، نعيد تأكيد التزامنا الثابت تجاه الشعب الأفغاني الصديق. وتتطلع الهند إلى مواصلة العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة وستبذل كل ما في وسعها للانضمام للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم المجتمع الأفغاني في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأهنئ وفد الولايات المتحدة على رئاستكم الناجحة لمجلس

الأمن هذا الشهر. ونحيط علماً بتقرير الأمين العام (S/2024/876) والإحاطة التي قدمتها السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونشكر الممثلة الخاصة ونثني على قيادتها وجهودها لتعزيز عودة الأمور إلى الوضع العادي في أفغانستان في ظل ظروف صعبة للغاية. كما نشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الآخرين على أفكارهم المفيدة للغاية.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن إدانة باكستان القوية للهجوم الإرهابي الجبان الذي وقع في كابل أمس وأسفر عن مقتل السيد خليل الرحمن حقاني، القائم بأعمال وزير اللاجئين والعودة إلى الوطن في الحكومة الأفغانية المؤقتة، وعدد آخر من الأشخاص. نتقدم بتعازينا القلبية لأسر الضحايا والحكومة الأفغانية المؤقتة والشعب الأفغاني.

لا تزال الحالة في أفغانستان مزرية ومقلقة للغاية. يحتاج حوالي 23,7 مليون أفغاني إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وبينما نشعر بالتشجيع لرؤية التحسن في تمويل خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة في أفغانستان، فإن الخطة لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل، حيث لا يتجاوز التمويل نسبة 37,5 في المائة من المبلغ المطلوب البالغ 3,06 بليون دولار. ويجب أن تكون الخطة ممولة بالكامل، دون شروط مسبقة، من أجل رفاهية ورخاء الشعب الأفغاني الذي يعاني من أوجه الضعف. وتدعم باكستان الجهود الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الأفغاني ونظامه المصرفي، بما في ذلك معالجة تحديات السيولة واستكشاف سبل رفع التجميد عن الاحتياطيات الوطنية الأفغانية. إننا ملتزمون بتوسيع العلاقات التجارية والروابط التجارية مع أفغانستان، بسبل من بينها تنفيذ مشاريع البنية التحتية ومشاريع الربط الإقليمي المخطط لها، مثل خط أنابيب تركمانستان – أفغانستان – باكستان – الهند، ومشروع نقل الكهرباء والتجارة بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، ومشاريع السكك الحديدية بين أوزبكستان وأفغانستان وباكستان.

كانت باكستان أول من دعا إلى المشاركة المستمرة مع الحكومة الأفغانية المؤقتة، ونرحب بكل هذه المبادرات، بسبل من بينها الجولات الجارية في عملية الدوحة، للمساعدة في معالجة مشاكل أفغانستان. ومع ذلك، يجب أن تتجاوز الجهود المبذولة في إطار عملية الدوحة مكافحة المخدرات والقطاع الخاص لتشمل القضايا الأساسية التي حددها المجتمع الدولي، لا سيما في التقييم المستقل الذي قدمه المنسق الخاص، السفير فريدون هادي سينيرلي أوغلو في العام الماضي (S/2023/856، المرفق). وكما ورد في تقرير الأمين العام، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات متعددة، بما في ذلك ما يتعلق بالإرهاب وحقوق الإنسان والشمول السياسي والاقتصاد الهش والفقر المنتشر على نطاق واسع. وتؤثر هذه المشاكل أيضاً على المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة مثل باكستان، التي تلقت الملايين من اللاجئين الأفغان لعقود من الزمن، وتحملت العبء الأكبر من التدفقات السكانية الأخيرة من أفغانستان.

يشكل الإرهاب داخل أفغانستان وانطلاقاً منها أخطر تهديد وحيد للبلد والمنطقة والعالم. وفي الوقت الذي تحارب فيه الحكومة الأفغانية المؤقتة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان، لم يتم بعد التصدي للتهديد الذي تشكله مختلف الجماعات الإرهابية الأخرى مثل تنظيم القاعدة وحركة طالبان باكستان وغيرهما.

إن حركة طالبان باكستان التي تضم 6 000 مقاتل هي أكبر منظمة إرهابية مدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية العاملة في أفغانستان. ومع وجود ملاذات آمنة قريبة من حدودنا، فإنها تشكل تهديداً مباشراً ويومياً لأمن باكستان. إن حركة طالبان باكستان مسؤولة عن عدد من الهجمات الإرهابية في باكستان، مما تسبب في مقتل المئات من المدنيين الباكستانيين الأبرياء ومسؤولي إنفاذ القانون. وفي إطار التصدي لعمليات حركة طالبان باكستان عبر الحدود، قام مسؤولو الأمن والحدود لدينا بمصادرة بعض الأسلحة الحديثة التي حصلت عليها الحكومة الأفغانية المؤقتة من المخزونات التي تركتها القوات الأجنبية. كما تتلقى حركة طالبان باكستان أيضاً دعماً وتمويلاً خارجياً من خصمنا. وتبرز حركة طالبان باكستان بسرعة كمنظمة جامعة للجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة، بهدف واضح هو زعزعة استقرار جيران أفغانستان. ولدينا أدلة على تعاونها مع جماعات إرهابية أخرى، مثل لواء مجيد الذي يستخدم الإرهاب لعرقلة التعاون

الاقتصادي بين باكستان والصين، خاصة في الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان. ونظراً لارتباطها الطويل مع تنظيم القاعدة، يمكن أن تبرز حركة طالبان باكستان كذراع لتنظيم القاعدة بأجندة إرهابية إقليمية وعالمية.

وستتخذ باكستان جميع التدابير الوطنية اللازمة للقضاء على تلك التهديدات. وسنواصل التعاون مع الجهود الإقليمية والدولية لاستئصال خطر الإرهاب بشكل فعال.

ويتوقع المجتمع الدولي أيضاً أن تفي الحكومة الأفغانية المؤقتة بالتزاماتها المعلنة بشأن حقوق الإنسان والإدماج السياسي. وقامت الحكومة الأفغانية المؤقتة بتشديد القيود المفروضة على النساء والفتيات، بدلاً من تخفيف القيود السابقة. تتعارض هذه القيود مع التعاليم الإسلامية والفقه والشريعة الإسلامية. وتشاطر باكستان معظم جيراننا والمجتمع الدولي الرغبة في تعزيز آفاق الاستقرار وعودة الأمور للوضع العادي في أفغانستان والمشاركة البناءة مع الحكومة الأفغانية المؤقتة. ولكن المشاركة لا تعني القبول الدولي بالسياسات التي تتعارض مع القانون الدولي والتزامات أفغانستان القانونية والسياسية، ويجب أن تكون للمشاركة أهداف ومقاصد واضحة. إننا بحاجة إلى خريطة طريق للإجراءات المحددة والمتبادلة التي يتعين على الحكومة الأفغانية المؤقتة والمجتمع الدولي اتخاذها لتحقيق هدف عودة الأمور للوضع العادي في أفغانستان. وقد طلب المتحدث باسم الحكومة الأفغانية المؤقتة بنفسه تنفيذ خطة المنسق الخاص. وهذه هي الوصفة الوحيدة القابلة للتطبيق لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية الطويلة الأجل واستدامة السلام والأمن والتنمية في أفغانستان.

إن مصير باكستان وأفغانستان متشابك ومتداخل وتربطهما روابط التاريخ والجغرافيا والعرق واللغة والعقيدة والثقافة. إن معاناة إخواننا وأخواتنا الأفغان تؤثر بعمق على الشعب الباكستاني. ولا يوجد بلد أكثر حرصاً من باكستان على رؤية أفغانستان تعود إلى مكانتها في المجتمع الدولي. وستواصل باكستان الاضطلاع بدور استباقي لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية التي طال انتظارها والتي يستحقها الشعب الأفغاني بحق بعد أكثر من أربعة عقود من النزاع، وسنواصل المشاركة على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك بصفتنا عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2025-2026.

رفعت الجلسة الساعة 12/35.